

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 4

"آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في 2022م*.
منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار (2023)*
- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات (2024)*
- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس (2024)*

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 4

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُُدلت بموجبه
17	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
27	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
28	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
36	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
71و	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
71ز	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
71ح	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 5أ	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
2-1	الهدف
9-3	النطاق
19-10	تعريفات
16-11	العملة الوظيفية
17	البنود النقدية
19-18	صافي الاستثمار في عملية أجنبية
22-20	ملخص المدخل الذي يتطلبه هذا المعيار
42-23	التقرير بالعملة الوظيفية عن المعاملات بعملة أجنبية
26-23	الإثبات الأولي
30-27	التقرير في تواريخ القوائم المالية اللاحقة
39-31	إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية
42-40	التغير في العملة الوظيفية
58-43	استخدام عملة للعرض بخلاف العملة الوظيفية
49-43	الترجمة إلى عملة العرض
56-50	ترجمة العملية الأجنبية
58-57	الاستبعاد الكامل أو الاستبعاد الجزئي لعملية أجنبية
59	الآثار الضريبية لفروق تحويل العملات الأجنبية
66-60	الإفصاح
70-67	أحكام انتقالية
68-67	تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة
70-69	أحكام انتقالية لجميع الجهات
72-71	تاريخ السريان
73	سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 (2006)
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" في الفقرات 1-73. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 4 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 4 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 4 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 4 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. قد تُنفذ الجهة أنشطة أجنبية بطريقتين. قد يكون لديها معاملات بالعملة الأجنبية أو قد يكون لديها عمليات أجنبية. بالإضافة إلى ذلك، قد تعرض الجهة قوائمها المالية بعملة أجنبية. وهدف هذا المعيار إلى تحديد كيفية تضمين المعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للجهة، وكيفية ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض.
2. المسائل الرئيسية هي (أ) أي سعر (أسعار) صرف يجب استخدامه، و(ب) كيف يتم التقرير عن آثار التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية.

النطاق

3. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار:
 - أ. في المحاسبة عن المعاملات والأرصدة المسجلة بعملات أجنبية، باستثناء تلك المعاملات والأرصدة المشتقة والأرصدة التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*؛ و
 - ب. في ترجمة الأداء المالي والمركز المالي للعمليات الأجنبية التي تُضمن في القوائم المالية للجهة عن طريق التوحيد أو بطريقة حقوق الملكية؛ و
 - ج. في ترجمة الأداء المالي للجهة ومركزها المالي إلى عملة العرض.
4. ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على العديد من المشتقات بالعملة الأجنبية، وبناءً عليه، تُستثنى هذه الأدوات المشتقة من نطاق هذا المعيار. وبالرغم من ذلك، فإن تلك المشتقات بالعملة الأجنبية التي لا تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (مثل بعض المشتقات بالعملة الأجنبية المدمجة في عقود أخرى) تقع ضمن نطاق هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك، ينطبق هذا المعيار عندما تترجم جهة مبالغ متعلقة بالمشتقات من عملتها الوظيفية إلى عملتها للعرض.
5. لا ينطبق هذا المعيار على محاسبة التحوط للبنود بالعملات الأجنبية، بما في ذلك التحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية. وينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على محاسبة التحوط.
6. [حذفت].
7. [حذفت].
8. ينطبق هذا المعيار على عرض القوائم المالية للجهة بعملة أجنبية، ويحدد المتطلبات التي يجب الوفاء بها ليتسنى وصف القوائم المالية الناتجة بأنها ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام. كما يحدد هذا المعيار المعلومات المطلوب الإفصاح عنها فيما يتعلق بترجمة المعلومات المالية إلى عملة أجنبية التي لا تستوفي هذه المتطلبات.
9. لا ينطبق هذا المعيار على عرض التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية، أو على ترجمة التدفقات النقدية لعملية أجنبية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 2، *قائمة التدفقات النقدية*).

تعريفات

10. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:
- سعر الإقفال** هو سعر الصرف الفوري في تاريخ القوائم المالية.
 - فرق تحويل العملات الأجنبية** هو الفرق الناتج من ترجمة عدد معيّن من وحدات عملة ما إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة.
 - سعر الصرف** هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملتين.
 - العملة الأجنبية** هي عملة بخلاف العملة الوظيفية للجهة.
 - عملية أجنبية** هي جهة مُسيطر عليها، أو جهة زميلة، أو ترتيب مشترك، أو فرع للجهة المُعدة للقوائم المالية، ويكون مقر أنشطتها أو تسييرها في دولة أو بعملة بخلاف دولة أو عملة الجهة المُعدة للقوائم المالية.
 - العملة الوظيفية** هي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسة التي تعمل فيها الجهة.
 - البنود النقدية** هي وحدات العملة المحتفظ بها لدى الجهة والأصول والالتزامات التي سيتم استلامها أو سدادها بعدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة.
 - صافي الاستثمار في عملية أجنبية** هو مبلغ حصة الجهة المُعدة للقوائم المالية في صافي أصول / حقوق الملكية تلك العملية.
 - عملة العرض** هي العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية.
 - سعر الصرف الفوري** هو سعر الصرف للتسليم الفوري.
- وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة *المصطلحات المعرفة* الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
- العملة الوظيفية**
11. إن البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها الجهة تكون - عادة - هي تلك التي تولد فيها النقد وتنفقه بشكل رئيس. وتأخذ الجهة العوامل التالية في الحسبان عند تحديد عملتها الوظيفية:
- أ. العملة:
 - (1) التي تُجمع بها الإيرادات، مثل الضرائب، والمنح، والغرامات؛ و
 - (2) التي تؤثر بشكل رئيس في أسعار مبيعات السلع والخدمات (وسوف تكون - غالبًا - هي العملة التي يتم بها تقويم وتسوية أسعار مبيعات سلعها وخدماتها)؛ و
 - (3) للدولة الذي تحدد قوى المنافسة فيها وأنظمتها - بشكل رئيس - أسعار مبيعات سلعها وخدماتها.
 - ب. العملة التي تؤثر - بشكل رئيس - على تكاليف العمالة، والمواد، والتكاليف الأخرى لتقديم السلع والخدمات (وسوف تكون - غالبًا - هي العملة التي يتم بها تقويم وتسوية هذه التكاليف).

12. قد تُقدّم العوامل التالية – أيضًا – دليلًا على العملة الوظيفية للجهة:
أ. العملة التي يتم بها توليد الأموال من الأنشطة التمويلية (أي إصدار أدوات دين وأدوات حقوق ملكية).
ب. العملة التي – عادةً – يتم بها حفظ المتحصلات من الأنشطة التشغيلية.
13. تؤخذ العوامل الإضافية التالية في الحسبان عند تحديد العملة الوظيفية للعملية الأجنبية، وما إذا كانت عملتها الوظيفية هي نفسها لتلك الجهة المُعدة للقوائم المالية (الجهة المُعدة للقوائم المالية، في هذا السياق، هي الجهة التي تكون لديها عملية أجنبية كجهة مُسيطر عليها، أو فرع، أو جهة زميلة، أو ترتيب مشترك):
أ. ما إذا كان يتم تنفيذ أنشطة العملية الأجنبية على أنها امتداد للجهة المُعدة للقوائم المالية، بدلًا من أن يتم تنفيذها بدرجة جوهرية من الاستقلالية. مثال على الحالة الأولى هو عندما يكون لدى وزارة دفاع عدد من القواعد الخارجية التي تنفذ أنشطة بالنيابة عن حكومة وطنية. يمكن أن تنفذ قواعد الدفاع أنشطتها بشكل جوهري بالعملية الوظيفية للجهة المُعدة للقوائم المالية. على سبيل المثال، قد يسدّد للعسكريين بالعملية الوظيفية ويقبضون فقط علاوة ضئيلة بعملة محلية. يمكن الحصول على مشتريات موارد ومعدات إلى حد كبير بواسطة الجهة المُعدة للقوائم المالية، مع الحفاظ على المشتريات بالعملية المحلية عند حدها الأدنى. كمثال آخر وجود حرم جامعي في خارج الدولة لجامعة حكومية تعمل في ظل إدارة وتوجيه الحرم الجامعي المحلي. من ناحية أخرى، يمكن لعملية أجنبية تتمتع بدرجة مهمة من الاستقلالية أن تجمع النقد والبنود النقدية الأخرى، وتتكدّد مصروفات، وتولد إيرادات وقد ترتب قروض، وكل هذا يتم بشكل جوهري بعملتها المحلية. تتضمن بعض الأمثلة على العمليات الأجنبية المملوكة للحكومة والتي قد تعمل بشكل مستقل عن الجهات الحكومية الأخرى مكاتب السياحة، وشركات التنقيب عن النفط، والمجالس التجارية، والمحطات الإذاعية. يمكن تأسيس مثل هذه الجهات على أنها جهات قطاع عام تجارية.
ب. ما إذا كانت المعاملات مع الجهة المُعدة للقوائم المالية تشكل نسبة عالية أو منخفضة من أنشطة العملية الأجنبية.
ج. ما إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة العملية الأجنبية تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية للجهة المُعدة للقوائم المالية وكانت متاحة للتحويل إليها بسهولة.
د. ما إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة العملية الأجنبية كافية لخدمة واجبات الدين القائمة والمتوقعة بصفة عادية بدون أن تقدم لها أموال من قبل الجهة المُعدة للقوائم المالية.
14. عندما تكون المؤشرات المذكورة أعلاه مُختلطة وتكون العملة الوظيفية غير واضحة، تستخدم الإدارة حكمها لتحديد العملة الوظيفية التي تعبر بموثوقية أكثر عن الآثار الاقتصادية للمعاملات، والأحداث، والأوضاع. كجزء من هذا المدخل، فإن الإدارة تعطي أولوية للمؤشرات الأساسية في الفقرة 11 قبل الأخذ في الحسبان مؤشرات الفقرتين 12 و13، والمصممة لتوفير دليل إضافي مؤيد لتحديد العملة الوظيفية للجهة.
15. تعكس العملة الوظيفية للجهة المعاملات والأحداث والأوضاع المتعلقة بها. وبناءً عليه، وبمجرد تحديدها، فإن العملة الوظيفية لا يتم تغييرها ما لم يكن هناك تغير في تلك

¹ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

المعاملات والأحداث والأوضاع.

16. إذا كانت العملة الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تـضمـج جامع، فإنه يتم إعادة عرض القوائم المالية للجهة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 10، *التقرير المالي في الاقتصادات ذات التـضمـج الجامع*. ولا يمكن للجهة تجنب إعادة العرض وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 10، على سبيل المثال، تبني عملة كعملة وظيفية غير العملة الوظيفية المحددة وفقاً لهذا المعيار (مثل العملة الوظيفية للجهة المسيطرة).

البنود النقدية

17. الخاصة الأساسية للبند النقدي هي الحق في استلام (أو واجب بتسليم) عدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة. وتتضمن الأمثلة: الواجبات المترتبة على السياسة الاجتماعية ومنافع الموظفين الأخرى التي يتم سدادها نقدًا؛ والمخصصات التي يتم تسويتها نقدًا؛ والتزامات عقود الإيجار؛ وتوزيعات الأرباح النقدية أو التوزيعات المماثلة التي يتم إثباتها على أنها التزام. من ناحية أخرى، فإن الخاصة الأساسية للبند غير النقدي هي غياب الحق في استلام (أو واجب بتسليم) عدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة. وتتضمن الأمثلة: المبالغ المدفوعة مقدماً مقابل السلع والخدمات؛ والشهرة؛ والأصول غير الملموسة؛ والمخزون؛ والعقارات، والآلات، والمعدات؛ وأصول حق الاستخدام؛ والمخصصات التي سيتم تسويتها من خلال تسليم أصل غير نقدي.

صافي الاستثمار في عملية أجنبية

18. قد يكون لدى الجهة بند نقدي كذمة مدينة على عملية أجنبية أو ذمة دائنة لصالحها. ويعتبر البند الذي لم يتم التخطيط لتسويته ولا يحتمل أن يتم تسويته في المستقبل القريب، في جوهره، جزءًا من صافي استثمار الجهة في تلك العملية الأجنبية، وتتم المحاسبة عنه وفقاً للفقرتين 37 و38. وقد تتضمن مثل هذه البنود النقدية ذمما مدينة طويلة الأجل أو قروضا طويلة الأجل. وهي لا تتضمن الذمم المدينة التجارية أو الذمم الدائنة التجارية.

19. قد تكون الجهة التي لديها بند نقدي على عملية أجنبية أو ذمة دائنة لصالحها أجنبية مبنية في الفقرة 18 أية جهة مُسيطر عليها من قبل الجهة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، جهة لديها جهتين خاضعتين للسيطرة، (أ) و(ب). الجهة المُسيطر عليها (ب) هي عملية أجنبية. وتمنح الجهة المُسيطر عليها (أ) قرضًا إلى الجهة المسيطر عليها (ب). قرض الجهة المسيطر عليها (أ) المدينة به الجهة المسيطر عليها (ب) جزءاً من صافي استثمار الجهة المسيطر عليها (أ) في الجهة المسيطر عليها (ب) إذا لم يتم التخطيط لتسوية القرض ولا يحتمل أن تحدث التسوية في المستقبل المنظور. ويكون هذا صحيحاً أيضاً إن كانت الجهة المسيطر عليها (أ) هي نفسها عملية أجنبية.

ملخص المدخل الذي يتطلبه هذا المعيار

20. عند إعداد القوائم المالية، تحدد كل جهة - سواء كانت جهة قائمة بذاتها، أو جهة ذات عمليات أجنبية (مثل الجهة المسيطرة) أو عملية أجنبية (مثل الجهة المسيطر عليها أو الفرع) - عملتها الوظيفية وفقاً للفقرات 11-16. تترجم الجهة بنود العملة الأجنبية إلى عملتها الوظيفية، وتقوم بالتقرير عن آثار مثل هذه الترجمة وفقاً للفقرات 23-42 و59.

21. تتكون العديد من الجهات المُعدة للقوائم المالية من عدد من الجهات الفردية (على سبيل المثال، تتألف جهة اقتصادية من جهة مسيطرة وواحدة أو أكثر من الجهات المسيطر عليها). قد يكون لدى أنواع عديدة من الجهات، سواء كانت أعضاء في جهة اقتصادية أو غير ذلك، استثمارات في جهات زميلة أو ترتيبات مشتركة. وقد يكون لها أيضًا فروع. من الضروري أن تتم ترجمة الأداء المالي والمركز المالي لكل جهة منفردة تتضمنها الجهة المُعدة للقوائم المالية إلى العملة التي تعرض بها الجهة المُعدة للقوائم المالية قوائمها المالية. يسمح هذا المعيار بأن تكون عملة العرض لجهة مُعدة للقوائم المالية أي عملة (أو عملات). تتم ترجمة الأداء المالي والمركز المالي لأي جهة منفردة تتضمنها الجهة المُعدة للقوائم المالية تختلف عملتها الوظيفية عن عملة العرض وفقًا للفقرات 43-59.
22. يسمح هذا المعيار أيضًا للجهة القائمة بذاتها التي تُعد قوائم مالية أو الجهة التي تُعد قوائم مالية منفصلة وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة*، بأن تعرض قوائمها المالية بأي عملة (أو عملات). إذا كانت عملة العرض للجهة تختلف عن عملتها الوظيفية، تتم ترجمة أداءها المالي ومركزها المالي أيضًا إلى عملة العرض وفقًا للفقرات 43-59.

التقرير بالعملة الوظيفية عن المعاملات بعملة أجنبية

الإثبات الأولي

23. المعاملة بعملة أجنبية هي معاملة مقومة أو تتطلب تسويتها بعملة أجنبية، بما في ذلك المعاملات التي تنشأ عندما تقوم الجهة بـ:
أ. شراء أو بيع سلع أو خدمات يكون سعرها مقوم بعملة أجنبية؛ أو
ب. اقتراض أو إقراض أموال حين تكون المبالغ المدينة أو الدائنة مقومة بعملة أجنبية؛ أو
ج. خلاف ذلك باقتناء أو استبعاد أصول، أو تكبد أو تسوية التزامات، مقومة بعملة أجنبية.
24. يجب أن تُسجل المعاملة بعملة أجنبية، عند الإثبات الأولي بالعملة الوظيفية، من خلال تطبيق سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تاريخ المعاملة.
25. تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تتأهل فيه المعاملة لأول مرة للإثبات وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام. لأسباب عملية، فإنه غالبًا ما يُستخدم السعر الذي يقارب السعر الفعلي في تاريخ المعاملة، على سبيل المثال، يمكن أن يُستخدم متوسط السعر لأسبوع أو لشهر لجميع المعاملات التي تتم بكل عملة أجنبية تحدث خلال تلك الفترة. مع ذلك، يُعد استخدام متوسط السعر لفترة غير مناسب، إذا كانت أسعار الصرف تتقلب بشكل جوهري.
26. يمكن أن يكون للتغييرات في سعر الصرف أثر على النقد ومعادلات النقد المحتفظ بها أو التي حل أجل استحقاقها بعملة أجنبية. ويتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 2 عرض فروق تحويل العملات الأجنبية هذه. وبالرغم من أن هذه التغييرات ليست تدفقات نقدية، فإنه يتم التقرير عن أثر التغييرات في أسعار الصرف على النقد أو المعادلات للنقد المحتفظ بها أو التي حل أجل استحقاقها بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية وذلك لمطابقة النقد ومعادلات النقد في بداية ونهاية الفترة. وتعرض هذه المبالغ بشكل منفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، وتتضمن الفروقات، إن وجدت، إذا كانت هذه

التدفقات النقدية قد تم التقرير عنها بأسعار الصرف في نهاية الفترة.

التقرير في تواريخ القوائم المالية اللاحقة

27. في كل تاريخ قوائم مالية:

- أ. يجب ترجمة البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال؛ و
- ب. يجب ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة؛ و
- ج. يجب ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالقيمة التشغيلية الجارية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه قياس القيمة العادلة أو القيمة التشغيلية الجارية.

28. تُحدد القيمة الدفترية للبند بالتوافق مع معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس العقارات، والآلات، والمعدات بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات، والآلات، والمعدات*. وسواءً كان يتم تحديد القيمة الدفترية على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، فإنه إذا كان يتم تحديد المبلغ بعملة أجنبية، فإنه تتم ترجمته عندئذ إلى العملة الوظيفية وفقاً لهذا المعيار.

29. يتم تحديد القيمة الدفترية لبعض البنود من خلال مقارنة قيمتين أو أكثر، على سبيل المثال، تكون القيمة الدفترية للمخزون المحتفظ به للبيع هي التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*. بالمثل، وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد*، فإن القيمة الدفترية لأصل غير مولد للنقد والذي يوجد مؤشّر على هبوط في قيمته هي القيمة الدفترية قبل الأخذ في الحسبان الخسائر المحتملة للهبوط في القيمة أو مبلغ الخدمة الممكن استرداده أيهما أقل. وعندما يكون مثل هذا الأصل غير نقدي ويتم قياسه بعملة أجنبية، فإنه يتم تحديد القيمة الدفترية بمقارنة:

- أ. التكلفة أو القيمة الدفترية، بحسب ما هو مناسباً، مترجمة بسعر الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد ذلك المبلغ (أي السعر في تاريخ المعاملة لبند يتم قياسه بالتكلفة التاريخية)؛ و
- ب. صافي القيمة القابلة للتحقق أو مبلغ الخدمة الممكن استرداده، بحسب ما هو مناسباً، مترجمة بسعر الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد تلك القيمة (على سبيل المثال، سعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية).

قد يكون أثر هذه المقارنة هو أن يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة بالعملة الوظيفية، ولكن لا يتم إثباتها بالعملة الأجنبية، والعكس صحيح.

30. عندما تتوفر عدة أسعار صرف، يكون السعر المُستخدم هو ذلك الذي كان من الممكن أن تتم به تسوية التدفقات النقدية المستقبلية التي تعبر عنها المعاملة أو الرصيد إذا كانت تلك التدفقات النقدية قد حدثت في تاريخ القياس. وإذا كانت إمكانية التبادل بين عمليتين مُفتقدة مؤقتاً، يكون السعر المُستخدم هو أول سعر لاحق يمكن أن يتم به التبادل.

إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية

31. كما ورد في الفقرة 5، لا يتناول هذا المعيار المحاسبة عن التحوط لبنود بالعملة الأجنبية. يمكن إيجاد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة عن التحوط، بما في ذلك الضوابط التي تحكم متى يتم استخدام المحاسبة عن التحوط، في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
32. يجب إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن (أ) تسوية البنود النقدية، أو (ب) عن ترجمة البنود النقدية بأسعار تختلف عن تلك التي تمت ترجمتها بها عند الإثبات الأولي خلال الفترة أو في القوائم المالية السابقة، وذلك في الفائض أو العجز في الفترة التي تنشأ فيها، باستثناء ما يرد بيانه في الفقرة 37.
33. عندما تنشأ بنود نقدية عن معاملة بعملة أجنبية ويكون هناك تغير في سعر الصرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية، ينتج فرق تحويل العملات الأجنبية. عندما تتم تسوية المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها، فإنه يتم إثبات كل فروق تحويل العملات الأجنبية في تلك الفترة. مع ذلك، عندما تتم تسوية المعاملة في فترة محاسبية لاحقة، فإنه يتم تحديد فرق تحويل العملات الأجنبية الذي يتم إثباته في كل فترة حتى تاريخ التسوية من خلال التغير في أسعار الصرف خلال كل فترة.
34. يرد في الفقرة 26 وصف لمعالجة تغيرات سعر الصرف بالعملة الأجنبية في قائمة التدفق النقدي.
35. عندما يتم إثبات مكسب أو خسارة من بند غير نقدي مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية، فإنه يجب إثبات أي مكوّن نتيجة تغير سعر الصرف لذلك المكسب أو الخسارة بشكل مباشر في صافي الأصول/ حقوق الملكية. بعكس ذلك، فإنه عندما يتم إثبات المكسب أو الخسارة من بند غير نقدي في الفائض أو العجز، فإنه يجب إثبات أي مكوّن نتيجة تغير سعر الصرف لذلك المكسب أو الخسارة في الفائض أو العجز.
36. تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى إثبات بعض المكاسب والخسائر مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية. على سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 إثبات بعض المكاسب والخسائر الناشئة عن إعادة تقييم العقارات، والآلات، والمعدات ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية. عند قياس مثل هذا الأصل بعملة أجنبية، تتطلب الفقرة 27(ج) من هذا المعيار ترجمة مبلغ إعادة التقييم باستخدام السعر في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة، مما ينتج عنه فرق تحويل العملات الأجنبية والذي يتم إثباته أيضًا ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية.
37. يجب إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية التي تنشأ عن البند النقدي الذي يشكل جزءًا من صافي استثمار الجهة المُعدة للقوائم المالية في عملية أجنبية (أنظر الفقرة 18) ضمن الفائض أو العجز في القوائم المالية المنفصلة للجهة المُعدة للقوائم المالية أو في القوائم المالية المنفردة للعملية الأجنبية، بحسب ما هو مناسب. في القوائم المالية التي تشمل العملية الأجنبية والجهة المُعدة للقوائم المالية (على سبيل المثال، القوائم المالية الموحدة عندما تكون العملية الأجنبية جهة مُسيطر عليها)، يجب إثبات مثل فروق التحويل هذه بشكل أولي في عنصر منفصل ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية، وإثباتها في الفائض أو العجز عند استبعاد صافي الاستثمار وفقًا للفقرة 57.

38. عندما يشكّل البند النقدي جزءًا من صافي استثمار جهة مُعدة للقوائم المالية في عملية أجنبية ويكون مقومًا بالعملية الوظيفية للجهة المُعدة للقوائم المالية، فإنه ينشأ فرق تحويل العملات الأجنبية في القوائم المالية المنفردة للعملية الأجنبية وفقًا للفقرة 32. إذا كان مثل هذا البند مقومًا بالعملية الوظيفية للعملية الأجنبية، فإن فرق صرف العملة الأجنبية ينشأ في القوائم المالية المنفصلة للجهة المُعدة للقوائم المالية وفقًا للفقرة 32. إذا كان مثل هذا البند قد تم تقويمه بعملية بخلاف العملة الوظيفية سواء من جهة مُعدة للقوائم المالية أو العملية الأجنبية، فإنه ينشأ فرق صرف العملة الأجنبية في كل من القوائم المالية المنفصلة للجهة المُعدة للقوائم المالية والقوائم المالية الفردية للعملية الأجنبية وفقًا للفقرة 32. وتتم إعادة تصنيف فروق تحويل العملات الأجنبية هذه ضمن مكوّن منفصل لصافي الأصول / حقوق الملكية في القوائم المالية التي تتضمن العملية الأجنبية والجهة المُعدة للقوائم المالية (أي القوائم المالية التي يتم فيها توحيد العملية الأجنبية أو المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية).

39. عندما تحتفظ الجهة بدفاترها بعملية بخلاف عملتها الوظيفية، فإنه في الوقت الذي تُعد فيه الجهة قوائمها المالية تتم ترجمة جميع القيم إلى العملة الوظيفية وفقًا لل فقرات 23 -30. هذا ينتج نفس القيم بالعملية الوظيفية كما كان سيحدث لو كان قد تم تسجيل البنود بشكل أولي بالعملية الوظيفية. على سبيل المثال، تتم ترجمة البنود النقدية إلى العملة الوظيفية باستخدام سعر الإقفال، وتتم ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة التي نتج عنها إثباتها.

التغير في العملة الوظيفية

40. عندما يكون هناك تغير في العملة الوظيفية للجهة، فإنه يجب على الجهة تطبيق إجراءات الترجمة التي تنطبق على العملة الوظيفية الجديدة بأثر مستقبلي من تاريخ التغيير.

41. كما ورد في الفقرة 15، تعكس العملة الوظيفية للجهة المعاملات، والأحداث، والأوضاع المتعلقة بالجهة. بناءً عليه، بمجرد تحديد العملة الوظيفية، فإنه يمكن تغييرها فقط إذا كان هناك تغير في تلك المعاملات، والأحداث، والأوضاع. على سبيل المثال، قد يؤدي تغيير في العملة التي تؤثر بشكل رئيس على أسعار مبيعات أو على تقديم السلع والخدمات إلى تغيير في العملة الوظيفية للجهة.

42. تتم المحاسبة عن أثر التغيير في العملة الوظيفية بأثر مستقبلي. بعبارة أخرى، تترجم الجهة جميع البنود إلى العملة الوظيفية الجديدة باستخدام سعر الصرف في تاريخ التغيير. وتُعالج القيم الناتجة المترجمة للبنود غير النقدية على أنها تكلفتها التاريخية. ولا يُعاد إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية التي تنشأ عن ترجمة عملية أجنبية تم تصنيفها سابقًا ضمن صافي الأصول / حقوق الملكية وفقًا لل فقرتين 37 و44(ج) في حساب الفائض أو العجز حتى يتم استبعاد العملية.

استخدام عملة للعرض بخلاف العملة الوظيفية

الترجمة إلى عملة العرض

43. يمكن أن تعرض الجهة قوائمها المالية بأية عملة (أو عملات). وإذا كانت عملة العرض تختلف

عن العملة الوظيفية للجهة، فإنها تترجم أداءها المالي ومركزها المالي إلى عملة العرض. على سبيل المثال، عندما تضم جهة اقتصادية، مثل منظمات دولية، تحتوي على جهات فردية لها عملات وظيفية مختلفة، فإنه يتم التعبير عن الأداء المالي والمركز المالي لكل جهة بعملة مشتركة، بحيث يمكن عرض قوائم مالية موحدة. بالنسبة للحكومات الوطنية أو حكومات المناطق² / الولايات، تحدد عملة العرض عادةً من قبل وزارة المالية (أو سلطة مماثلة)، أو يتم تحديدها في التشريع.

44. يجب ترجمة الأداء المالي والمركز المالي للجهة التي عملتها الوظيفية ليست عملة اقتصاد ذي تضخم جامح إلى عملة عرض مختلفة باستخدام الإجراءات التالية:

أ. يجب ترجمة الأصول والالتزامات لكل قائمة مركز مالي معروضة (أي بما في ذلك أرقام المقارنة) بسعر الإقفال في تاريخ قائمة المركز المالي تلك؛ و

ب. يجب ترجمة الإيرادات والمصروفات لكل قائمة أداء مالي (أي بما في ذلك أرقام المقارنة) بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات؛ و

ج. يجب إثبات جميع فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة كمكّون منفصل ضمن صافي الأصول / حقوق الملكية.

45. عند ترجمة التدفقات النقدية، أي المتحصلات والمدفوعات النقدية، لعملية أجنبية بقصد تضمينها في قائمة التدفق النقدي للعملية، يتعين على الجهة المُعدة للقوائم المالية أن تلتزم بالإجراءات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 2. يقضي معيار المحاسبة للقطاع العام 2 بأن تتم ترجمة التدفقات النقدية لجهة مسيطر عليها ينطبق عليها تعريف العملية الأجنبية بأسعار الصرف بين عملة العرض والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية. كما يوضح المعيار 2 كيفية عرض المكاسب والخسائر غير المدققة الناشئة عن التغيرات في أسعار الصرف بالعملة الأجنبية على النقد ومعادلات النقد المحتفظ بها أو التي حل أجل استحقاقها بعملة أجنبية.

46. لأسباب عملية، يستخدم غالبًا السعر الذي يقارب أسعار الصرف في تواريخ المعاملات، على سبيل المثال متوسط سعر الفترة، غالبًا ما يستخدم لترجمة بنود الإيرادات والمصروفات. مع ذلك، إذا كانت أسعار الصرف تتقلب بشكل جوهري، يكون من غير المناسب استخدام متوسط السعر للفترة.

47. تنتج فروق تحويل العملات الأجنبية المشار إليها في الفقرة 44(ج) من:

أ. ترجمة الإيرادات والمصروفات بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات، والأصول والالتزامات بسعر الإقفال. وتنتج فروق تحويل العملات الأجنبية هذه على حد سواء من بنود الإيرادات والمصروفات المثبتة في الفائض أو العجز، ومن تلك المثبتة مباشرة في صافي الأصول / حقوق الملكية.

ب. ترجمة رصيد صافي الأصول / حقوق الملكية الافتتاحي بسعر الإقفال الذي يختلف عن سعر الإقفال السابق.

ولا يتم إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية هذه في الفائض أو العجز لأن التغيرات في أسعار الصرف يكون لها أثر مباشر ضئيل أو لا يكون لها أثر مباشر على التدفقات النقدية الحالية

² إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

والمستقبلية من العمليات. وعندما تكون فروق تحويل العملات الأجنبية تتعلق بعملية أجنبية يتم توحيدها ولكنها ليست مملوكة بالكامل، يتم تخصيص فروق تحويل العملات الأجنبية المجمعة الناشئة عن الترجمة والتي تُنسب إلى حصص الأقلية، ويتم إثباتها على أنها جزء من الحصص غير المسيطرة في قائمة المركز المالي الموحدة.

48. يجب ترجمة الأداء المالي والمركز المالي للجهة التي تكون عملتها الوظيفية عملة اقتصاد ذي تضخم جامح إلى عملة عرض مختلفة باستخدام الإجراءات التالية:

- أ. يجب ترجمة جميع المبالغ (أي الأصول، والالتزامات، وبنود صافي الأصول/ حقوق الملكية، والإيرادات والمصروفات، بما في ذلك أرقام المقارنة) بسعر الإقفال في تاريخ أحدث قائمة مركز مالي، باستثناء
- ب. عندما تتم ترجمة المبالغ إلى عملة اقتصاد ليس ذا تضخم جامح، تكون مبالغ المقارنة هي تلك التي تم عرضها على أنها مبالغ للسنة المالية الحالية في القوائم المالية للسنة المالية السابقة ذات الصلة (أي التي لم يتم تعديلها للتغيرات اللائقة في مستوى السعر أو التغيرات اللائقة في أسعار الصرف).

49. عندما تكون العملة الوظيفية للجهة هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، فإنه يجب على الجهة إعادة عرض قوائمها المالية وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 10 قبل تطبيق طريقة الترجمة الواردة في الفقرة 48، باستثناء مبالغ المقارنة التي تتم ترجمتها إلى عملة اقتصاد ليس ذا تضخم جامح (أنظر الفقرة 48(ب)). وعندما يتوقف الاقتصاد عن كونه ذا تضخم جامح ولم تعد الجهة تعيد عرض قوائمها المالية وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 10، فإنه يجب عليها استخدام المبالغ المُعاد عرضها إلى مستوى السعر في التاريخ الذي توقفت فيه الجهة عن إعادة عرض قوائمها المالية على أنها التكاليف التاريخية للترجمة إلى عملة العرض.

ترجمة العملية الأجنبية

50. تنطبق الفقرات 51-56، بالإضافة إلى الفقرات 43-49، عندما تتم ترجمة الأداء المالي والمركز المالي لعملية أجنبية إلى عملة عرض، بحيث يمكن تضمين العملية الأجنبية في القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية من خلال التوحيد، أو طريقة حقوق الملكية.

51. تتبع إجراءات التوحيد العادية عند تضمين الأداء المالي والمركز المالي لعملية أجنبية في تلك الخاصة بالجهة المُعدة للقوائم المالية، مثل إلغاء الأرصدة والمعاملات البينية داخل جهة اقتصادية (أنظر معيير المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*).

52. مع ذلك، لا يمكن إلغاء الأصل أو (الالتزام) النقدي الناتج عن معاملات تبادل داخل الجهة الاقتصادية، سواءً كان قصير الأجل أو طويل الأجل، مقابل الالتزام (الأصل) المقابل له داخل الجهة الاقتصادية دون عرض نتائج تقلبات العملة في القوائم المالية الموحدة. ويعود ذلك إلى أن البند النقدي (أ) يمثل التزامًا لتحويل العملة إلى عملة أخرى، و (ب) يعرض الجهة المُعدة للقوائم المالية لمكسب أو خسارة من خلال تقلبات العملة. بناءً عليه، يستمر إثبات فرق تحويل العملات الأجنبية هذا في الفائض أو العجز في القوائم المالية الموحدة للجهة المُعدة للقوائم المالية، وإذا نشأ من ظروف يرد وصفها في الفقرة 37، يتم تصنيفه ضمن صافي الأصول/ حقوق ملكية إلى أن يتم استبعاد العملية الأجنبية.

53. عندما تكون القوائم المالية للعملية الأجنبية في تاريخ مختلف عن تاريخ القوائم المالية للجهة

المُعدة للقوائم المالية، فإن العملية الأجنبية تُعد غالبًا قوائم إضافية اعتبارًا من نفس تاريخ القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 35 متطلبات عندما تكون فترة القوائم المالية للجهة المسيطرة مختلفة عن فترة القوائم المالية للجهة المسيطر عليها.

54. عندما يكون هناك اختلاف بين تاريخ القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية والعملية الأجنبية، تتم ترجمة الأصول والالتزامات الخاصة بالعملية الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية للعملية الأجنبية.

55. يتم إجراء التعديلات على التغييرات المهمة في أسعار الصرف حتى تاريخ القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35. ويستخدم نفس المدخل عند تطبيق طريقة حقوق الملكية على الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*.

56. يجب معالجة أية شهرة ناشئة عن الاستحواذ على عملية أجنبية وأي تعديلات في القيمة العادلة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات الناشئة عن استحواذ تلك العملية الأجنبية على أنها أصول والتزامات للعملية الأجنبية. وعليه، يجب التعبير عنها بالعملة الوظيفية للعملية الأجنبية ويجب ترجمتها بسعر الإقفال وفقًا للفقرتين 44 و48.

الاستبعاد الكامل أو الاستبعاد الجزئي لعملية أجنبية

57. عند استبعاد عملية أجنبية، يجب إعادة تصنيف القيمة المتراكمة لفروق تحويل العملات الأجنبية المتعلقة بتلك العملية الأجنبية والتي تم تجميعها ضمن مكوّن مستقل في صافي الأصول / حقوق الملكية من صافي الأصول / حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز عندما يتم إثبات المكسب أو الخسارة من استبعادها (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1، *عرض القوائم المالية*).

57أ. بالإضافة إلى استبعاد حصة الجهة في عملية أجنبية، تتم المحاسبة عن عمليات الاستبعاد الجزئي التالية على أنها عمليات استبعاد:

أ. عندما ينطوي الاستبعاد الجزئي على فقدان السيطرة على الجهة المسيطر عليها والتي تتضمن عملية أجنبية، بغض النظر عما إذا كانت الجهة تحتفظ بحصة غير مسيطرة في الجهة التي كانت مسيطر عليها سابقًا بعد الاستبعاد الجزئي؛ و
ب. عندما تكون الحصة المبقاة، بعد الاستبعاد الجزئي لحصة في ترتيب مشترك أو الاستبعاد الجزئي لحصة في جهة زميلة تتضمن عملية أجنبية هي أصل مالي يتضمن عملية أجنبية.

57ب. عند استبعاد جهة مسيطر عليها تتضمن عملية أجنبية، يتم تحويل المبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات الأجنبية المتعلقة بتلك العملية الأجنبية التي نسبت إلى الحصص غير المسيطرة مباشرة إلى الفائض / العجز المتراكم.

57ج. عند الاستبعاد الجزئي لجهة مسيطر عليها تتضمن عملية أجنبية، تعيد الجهة نسبة الحصة التناسبية من المبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة في فئة منفصلة من صافي الأصول / حقوق الملكية إلى الحصص غير المسيطرة في تلك العملية الأجنبية. وفي أي استبعاد جزئي آخر لعملية أجنبية يجب على الجهة أن تحول إلى الفائض / العجز المتراكم

فقط الحصة التناسبية من المبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

57.د. إن الاستبعاد الجزئي لحصة الجهة في عملية أجنبية هو أي تخفيض في حصة ملكية الجهة في عملية أجنبية، باستثناء تلك التخفيضات الواردة في الفقرة 57 أ والتي يتم المحاسبة عنها على أنها عمليات استبعاد.

58. يمكن للجهة أن تستبعد كليًا أو جزئيًا حصتها في عملية أجنبية من خلال البيع، أو التصفية، أو رد رأس المال المساهم به، أو التخلي عن كامل أو جزء من تلك الجهة. ويعتبر دفع توزيعات الأرباح أو التوزيعات المشابهة جزءًا من استبعاد فقط عندما يشكل ردا للاستثمار، على سبيل المثال عندما يتم سداد توزيعات الأرباح أو التوزيعات المشابهة من الفائض الذي كان قائمًا قبل الاستحواذ. لا يشكل تخفيض القيمة الدفترية للعملية الأجنبية، إما بسبب خسائرها الخاصة أو بسبب هبوط في القيمة مثبت من قبل الجهة التي تحتفظ بالحصة، استبعادًا جزئيًا. بناءً عليه، لا يتم إثبات أي جزء من مكسب أو خسارة ترجمة العملات الأجنبية المؤجل / المؤجلة في الفائض أو العجز عند حدوث هذا التخفيض.

الآثار الضريبية لفروق تحويل العملات الأجنبية

59. بالنسبة للجهات المُعدة للقوائم المالية الخاضعة لضرائب الدخل، توجد في معايير المحاسبة الدولية أو الوطنية ذات العلاقة التي تتناول ضرائب الدخل إرشادات لمعالجة (أ) الآثار الضريبية المرتبطة بالمكاسب والخسائر من معاملات العملة الأجنبية، و(ب) فروق تحويل العملات الأجنبية عن ترجمة الأداء المالي والمركز المالي للجهة (بما في ذلك عملية أجنبية) إلى عملة مختلفة.

الإفصاح

60. في الفقرات 62 و64-66، تنطبق الإشارات إلى "العملة الوظيفية"، في حالة الجهة الاقتصادية، على العملة الوظيفية للجهة المسيطرة.

61. يجب على الجهة أن تُفصح عن:

أ. مبلغ فروق تحويل العملات الأجنبية المثبت في الفائض أو العجز، باستثناء تلك التي تنشأ عن الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ب. يتم إدراج صافي فروق تحويل العملات الأجنبية ضمن مكوّن منفصل في صافي الأصول/ حقوق الملكية ومطابقة مبلغ فروق تحويل العملات الأجنبية هذه في بداية ونهاية الفترة.

62. عندما تختلف عملة العرض عن العملة الوظيفية، يجب ذكر تلك الحقيقة، مع الإفصاح عن العملة الوظيفية وسبب استخدام عملة عرض مختلفة.

63. عندما يكون هناك تغير في العملة الوظيفية لكل من الجهة المُعدة للقوائم المالية أو عملية أجنبية جوهرية، فإنه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن سبب التغير في العملة الوظيفية.

64. عندما تعرض جهة قوائمها المالية بعملة تختلف عن عملتها الوظيفية، فإنه يجب عليها وصف

هذه القوائم بأنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام فقط إذا كانت تلتزم بجميع متطلبات كل معيار ينطبق عليها، بما في ذلك طريقة الترجمة الواردة في الفقرتين 44 و48.

65. تعرض الجهة أحياناً قوائمها المالية أو معلومات مالية أخرى بعملة غير عملتها الوظيفية دون تلبية المتطلبات الواردة في الفقرة 64. على سبيل المثال، قد تحول بنوداً مختارة فقط من قوائمها المالية إلى عملة أخرى. أو الجهة التي لا تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح قد تحول القوائم المالية إلى عملة أخرى عن طريق ترجمة كافة البنود بأحدث سعر إغلاق. ولا تتفق هذه التحويلات مع معايير المحاسبة للقطاع العام وتكون الإفصاحات الواردة في الفقرة 66 مطلوبة.

66. عندما تعرض الجهة قوائمها المالية أو معلومات مالية أخرى بعملة تختلف عن أي من عملتها الوظيفية أو عملة العرض الخاصة بها ولم تتم تلبية متطلبات الفقرة 64، فإنه يجب عليها أن:

- أ. تحدد بوضوح المعلومات كمعلومات تكميلية، لتمييزها عن المعلومات التي تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام؛ و
- ب. تُفصح عن العملة التي يتم بها عرض المعلومات التكميلية؛ و
- ج. تُفصح عن العملة الوظيفية للجهة وطريقة الترجمة المستخدمة لتحديد المعلومات التكميلية.

أحكام انتقالية

تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة

67. [حذفت].

68. [حذفت].

69. [حذفت].

70. [حذفت].

المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً

70أ. عند التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الملحق أ إما:

أ. بأثر رجعي من خلال تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء؛ أو

ب. بأثر مستقبلي على جميع الأصول والمصروفات والإيرادات ضمن نطاق الملحق أ المثبتة بشكل أولي في أو قبل:

(1) بداية فترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها الملحق أ لأول مرة؛ أو

(2) بداية فترة قوائم مالية سابقة معروضة بوصفها معلومات مقارنة في القوائم المالية للفترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها الملحق أ لأول مرة.

70ب. يجب على الجهة التي تطبق الفقرة 70أ(ب)، عند التطبيق الأولي، أن تطبق الملحق أ على الأصول والمصروفات والإيرادات المثبتة بشكل أولي في أو قبل بداية فترة القوائم المالية المشار إليها

في الفقرة 70أ(ب)(1) أو الفقرة 70أ(ب)(2) التي أثبتت الجهة عنها أصول غير نقدية أو التزامات غير نقدية ناشئة عن عوض مستلم أو مدفوع مقدماً قبل ذلك التاريخ.

تاريخ السريان

71. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبركر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 71أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].
- 71ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].
- 71ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].
- 71د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].
- 71هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].
- 71و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 الفقرة 17. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبركر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.
- 71ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرتين 28 و36. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبركر. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.
- 71ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 الفقرة 27 وفقرة إرشادات التطبيق 5. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبركر. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.
72. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 (2006)

73. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدما
6. أمثلة توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرطتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعد بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعد دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق منبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعد البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

وبهدف اقتراح معيار "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" الملائم أجريت دراسة لمعيار آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 4 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 4 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني ووُزِع على 189 جهة، (استُلمت إجابات 154 جهة) كما رُتبت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وقد لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 34% من الجهات تتعامل بعملات أجنبية. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل تقوم الجهة بالاقتراض بعملات أجنبية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل تتعامل الجهة بعملات أجنبية؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل تمارس الجهة أنشطة خارج المملكة عبر أحد فروعها أو الجهات التابعة لها باستخدام عملات أجنبية؟	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	4	10

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	الإدارة العامة	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	8	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض
2	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	9	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
3	القطاع العسكري	رئاسة الحرس الملكي	10	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
4	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	11	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
5	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	12	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
6	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	قوات الأمن الخاصة	13	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
7	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة لحرس الحدود	14	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستُبدلت بمسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	71. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	71. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2010. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2010, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	71أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	71A.Paragraphs 67, 68, 69, 70 and 72 were amended by IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	71ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	71B.IPSAS 35, Consolidated Financial Statements and IPSAS 37, Joint Arrangements, issued in January 2015, amended paragraphs 3(b), 10, 13, 21, 22, 38, 47, 50, 51, 53, 55, 57 and 58 and added paragraphs 57A, 57B, 57C and 57D. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	71ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	71C.Paragraphs 6 and 7 were deleted and paragraph 13 was amended by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.		إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
71D. Paragraphs 3, 4, 5, 31 and 61 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	71د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
71E. Paragraphs 70A and 70B, and Appendix A (paragraphs A1–A9) were added by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact.	71هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
71F. Paragraph 17 was amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	71و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i> الصادر في 2023 الفقرة 17. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
71G. Paragraphs 28 and 36 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	71ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرتين 28 و36. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
71H. Paragraphs 27 and A5 were amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	71ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس الصادر في 2024 الفقرة 27 وفقرة إرشادات التطبيق 5</i> . يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
73. This Standard supersedes IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i> , issued in 2006.	73. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم / لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. An entity may carry on foreign activities in two ways. It may have transactions in foreign currencies or it may have foreign operations. In addition, an entity may present its financial statements in a foreign currency. The objective of this Standard is to prescribe how to include foreign currency transactions and foreign operations in the financial statements of an entity, and how to translate financial statements into a presentation currency.	1. قد تُنفذ الجهة أنشطة أجنبية بطريقتين. قد يكون لديها معاملات بالعملة الأجنبية أو قد يكون لديها عمليات أجنبية. بالإضافة إلى ذلك، قد تعرض الجهة قوائمها المالية بعملة أجنبية. وهدف هذا المعيار إلى تحديد كيفية تضمين المعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للجهة، وكيفية ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض.	لا	
2. The principal issues are (a) which exchange rate(s) to use, and (b) how to report the effects of changes in exchange rates in the financial statements.	2. المسائل الرئيسية هي (أ) أي سعر (أسعار) صرف يجب استخدامه، و(ب) كيف يتم التقرير عن آثار التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية.	لا	
Scope	النطاق		
3. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard: a. In accounting for transactions and balances in foreign currencies, except for those derivative transactions and balances that are within the scope of IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> ; b. In translating the financial performance and financial position of foreign operations that are included in the financial statements of the	3. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار: أ. في المحاسبة عن المعاملات والأرصدة المسجلة بعملة أجنبية، باستثناء تلك المعاملات والأرصدة المشتقة والأرصدة التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> ؛ و ب. في ترجمة الأداء المالي والمركز المالي للعمليات الأجنبية التي تُضمن في القوائم	لا	

<p>entity by consolidation, or by the equity method; and c. In translating an entity's financial performance and financial position into a presentation currency.</p>	<p>المالية للجهة عن طريق التوحيد أو بطريقة حقوق الملكية؛ و ج. في ترجمة الأداء المالي للجهة ومركزها المالي إلى عملة العرض.</p>		
<p>4. IPSAS 41 applies to many foreign currency derivatives and, accordingly, these are excluded from the scope of this Standard. However, those foreign currency derivatives that are not within the scope of IPSAS 41 (e.g., some foreign currency derivatives that are embedded in other contracts) are within the scope of this Standard. In addition, this Standard applies when an entity translates amounts relating to derivatives from its functional currency to its presentation currency.</p>	<p>4. ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على العديد من المشتقات بالعملة الأجنبية، وبناءً عليه، تُستثنى هذه الأدوات المشتقة من نطاق هذا المعيار. وبالرغم من ذلك، فإن تلك المشتقات بالعملة الأجنبية التي لا تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (مثل بعض المشتقات بالعملة الأجنبية المدمجة في عقود أخرى) تقع ضمن نطاق هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك، ينطبق هذا المعيار عندما تترجم جهة مبالغ متعلقة بالمشتقات من عملتها الوظيفية إلى عملتها للعرض.</p>	لا	
<p>5. This Standard does not apply to hedge accounting for foreign currency items, including the hedging of a net investment in a foreign operation. IPSAS 41 applies to hedge accounting.</p>	<p>5. لا ينطبق هذا المعيار على محاسبة التحوط للبنود بالعملات الأجنبية، بما في ذلك التحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية. وينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على محاسبة التحوط.</p>	لا	
<p>6. [Deleted]</p>	<p>6. [حذفت].</p>	لا	
<p>7. [Deleted]</p>	<p>7. [حذفت].</p>	لا	
<p>8. This Standard applies to the presentation of an entity's financial statements in a foreign currency, and sets out requirements for the resulting financial statements to be described as complying with IPSASs. For translations of financial information into a foreign currency that do not meet these requirements, this Standard specifies information to be disclosed.</p>	<p>8. ينطبق هذا المعيار على عرض القوائم المالية للجهة بعملة أجنبية، ويحدد المتطلبات التي يجب الوفاء بها ليتسنى وصف القوائم المالية الناتجة بأنها ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام، كما يحدد هذا المعيار المعلومات المطلوب الإفصاح عنها فيما يتعلق بترجمة المعلومات المالية إلى عملة أجنبية التي لا تستوفي هذه المتطلبات.</p>	لا	

<p>9. This Standard does not apply to the presentation in a cash flow statement of cash flows arising from transactions in a foreign currency, or to the translation of cash flows of a foreign operation (see IPSAS 2, <i>Cash Flow Statements</i>).</p>	<p>9. لا ينطبق هذا المعيار على عرض التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية، أو على ترجمة التدفقات النقدية لعملة أجنبية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 2، قائمة التدفقات النقدية).</p>	<p>لا</p>	
<p>Definitions</p>	<p>تعريفات</p>		
<p>10. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Closing rate</u> is the spot exchange rate at the reporting date. <u>Exchange difference</u> is the difference resulting from translating a given number of units of one currency into another currency at different exchange rates. <u>Exchange rate</u> is the ratio of exchange for two currencies. <u>Foreign currency</u> is a currency other than the functional currency of the entity. <u>Foreign operation</u> is an entity that is a controlled entity, associate, joint arrangement, or branch of a reporting entity, the activities of which are based or conducted in a country or currency other than those of the reporting entity. <u>Functional currency</u> is the currency of the primary economic environment in which the entity operates. <u>Monetary items</u> are units of currency held and assets and liabilities to be received or paid in a fixed or determinable number of units of currency.</p>	<p>10. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <u>سعر الإقفال</u> هو سعر الصرف الفوري في تاريخ القوائم المالية. <u>فرق تحويل العملات الأجنبية</u> هو الفرق الناتج من ترجمة عدد معيّن من وحدات عملة ما إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة. <u>سعر الصرف</u> هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملتين. <u>العملة الأجنبية</u> هي عملة بخلاف العملة الوظيفية للجهة. <u>عملية أجنبية</u> هي جهة مُسيطر عليها، أو جهة زميلة، أو ترتيب مشترك، أو فرع للجهة المُعدة للقوائم المالية، ويكون مقر أنشطتها أو تسييرها في دولة أو بعملة بخلاف دولة أو عملة الجهة المُعدة للقوائم المالية. <u>العملة الوظيفية</u> هي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الجهة. <u>البنود النقدية</u> هي وحدات العملة المحتفظ بها لدى الجهة والأصول والالتزامات التي سيتم استلامها أو سدادها بعدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة. <u>صافي الاستثمار في عملية أجنبية</u> هو مبلغ حصة الجهة المُعدة للقوائم المالية في صافي أصول/ حقوق الملكية تلك العملية.</p>	<p>لا</p>	

<p><u>Net investment in a foreign operation</u> is the amount of the reporting entity's interest in the net assets/equity of that operation.</p> <p><u>Presentation currency</u> is the currency in which the financial statements are presented.</p> <p><u>Spot exchange rate</u> is the exchange rate for immediate delivery.</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.</p>	<p><u>عملة العرض</u> هي العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية.</p> <p><u>سعر الصرف الفوري</u> هو سعر الصرف للتسليم الفوري.</p> <p>وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعروفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>		
<p>Functional Currency</p>	<p>العملة الوظيفية</p>		
<p>11. The primary economic environment in which an entity operates is normally the one in which it primarily generates and expends cash. An entity considers the following factors in determining its functional currency:</p> <p>a. The currency:</p> <p>i. That revenue is raised from, such as taxes, grants, and fines;</p> <p>ii. That mainly influences sales prices for goods and services (this will often be the currency in which sales prices for its goods and services are denominated and settled); and</p> <p>iii. Of the country whose competitive forces and regulations mainly determine the sale prices of its goods and services.</p> <p>b. The currency that mainly influences labor, material, and other costs of providing goods and services (this will often be the currency in</p>	<p>11. إن البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها الجهة تكون - عادة - هي تلك التي تولد فيها النقد وتنفقه بشكل رئيس. وتأخذ الجهة العوامل التالية في الحسبان عند تحديد عملتها الوظيفية:</p> <p>أ. العملة:</p> <p>(1) التي تُجمع بها الإيرادات، مثل الضرائب، والمنح، والغرامات؛ و</p> <p>(2) التي تؤثر بشكل رئيس في أسعار مبيعات السلع والخدمات (وسوف تكون - غالبًا - هي العملة التي يتم بها تقويم وتسوية أسعار مبيعات سلعها وخدماتها)؛ و</p> <p>(3) للدولة الذي تحدد قوى المنافسة فيها وأنظمتها - بشكل رئيس - أسعار مبيعات سلعها وخدماتها.</p> <p>ب. العملة التي تؤثر - بشكل رئيس - على تكاليف العمالة، والمواد، والتكاليف الأخرى لتقديم السلع والخدمات (وسوف تكون - غالبًا - هي العملة التي يتم بها تقويم وتسوية هذه التكاليف).</p>	<p>لا</p>	

<p>which such costs are denominated and settled).</p>			
<p>12. The following factors may also provide evidence of an entity's functional currency:</p> <p>a. The currency in which funds from financing activities (i.e., issuing debt and equity instruments) are generated.</p> <p>b. The currency in which receipts from operating activities are usually retained.</p>	<p>12. قد تُقدّم العوامل التالية – أيضًا – دليلًا على العملة الوظيفية للجهة: أ. العملة التي يتم بها توليد الأموال من الأنشطة التمويلية (أي إصدار أدوات دين وأدوات حقوق ملكية). ب. العملة التي – عادةً – يتم بها حفظ المتحصلات من الأنشطة التشغيلية.</p>	<p>لا</p>	
<p>13. The following additional factors are considered in determining the functional currency of a foreign operation, and whether its functional currency is the same as that of the reporting entity (the reporting entity, in this context, being the entity that has the foreign operation as its controlled entity, branch, associate, or joint arrangement):</p> <p>a. Whether the activities of the foreign operation are carried out as an extension of the reporting entity, rather than being carried out with a significant degree of autonomy. An example of the former is when a department of defense has a number of overseas bases that conduct activities on behalf of a national government. The defense bases might conduct their activities substantially in the functional currency of the reporting entity. For example, military personnel may be paid in the functional currency and receive only a small allowance in local currency. Purchases of supplies and equipment might be largely obtained via the reporting entity, with purchases in local currency being kept to a</p>	<p>13. تؤخذ العوامل الإضافية التالية في الحسبان عند تحديد العملة الوظيفية للعملية الأجنبية، وما إذا كانت عملتها الوظيفية هي نفسها لتلك الجهة المُعدة للقوائم المالية (الجهة المُعدة للقوائم المالية، في هذا السياق، هي الجهة التي تكون لديها عملية أجنبية كجهة مُسيطر عليها، أو فرع، أو جهة زميلة، أو ترتيب مشترك): أ. ما إذا كان يتم تنفيذ أنشطة العملية الأجنبية على أنها امتداد للجهة المُعدة للقوائم المالية، بدلًا من أن يتم تنفيذها بدرجة جوهرية من الاستقلالية. مثال على الحالة الأولى هو عندما يكون لدى وزارة دفاع عدد من القواعد الخارجية التي تنفذ أنشطة بالنيابة عن حكومة وطنية. يمكن أن تنفذ قواعد الدفاع أنشطتها بشكل جوهري بالعملة الوظيفية للجهة المُعدة للقوائم المالية. على سبيل المثال، قد يسدد للعسكريين بالعملة الوظيفية ويقبضون فقط علاوة ضئيلة بعملة محلية. يمكن الحصول على مشتريات موارد ومعدات إلى حد كبير بواسطة الجهة المُعدة للقوائم المالية، مع الحفاظ على المشتريات بالعملة المحلية عند حدها الأدنى. كمثال آخر وجود حرم جامعي في خارج الدولة لجامعة حكومية تعمل في ظل إدارة وتوجيه</p>	<p>لا</p>	

<p>minimum. Another example would be an overseas campus of a public university that operates under the management and direction of the domestic campus. In contrast, a foreign operation with a significant degree of autonomy may accumulate cash and other monetary items, incur expenses, generate revenue, and perhaps arrange borrowings, all substantially in its local currency. Some examples of government- owned foreign operations that may operate independently of other government agencies include tourist offices, petroleum exploration companies, trade boards, and broadcasting operations. Such entities may be established as commercial public sector entities.</p> <p>b. Whether transactions with the reporting entity are a high or a low proportion of the foreign operation's activities.</p> <p>c. Whether cash flows from the activities of the foreign operation directly affect the cash flows of the reporting entity and are readily available for remittance to it.</p> <p>d. Whether cash flows from the activities of the foreign operation are sufficient to service existing and normally expected debt obligations without funds being made available by the reporting entity.</p>	<p>الحرم الجامعي المحلي. من ناحية أخرى، يمكن لعملية أجنبية تتمتع بدرجة مهمة من الاستقلالية أن تجمع النقد والبنود النقدية الأخرى، وتتكدس مصروفات، وتولد إيرادات وقد ترتب قروض، وكل هذا يتم بشكل جوهري بعملتها المحلية. تتضمن بعض الأمثلة على العمليات الأجنبية المملوكة للحكومة والتي قد تعمل بشكل مستقل عن الجهات الحكومية الأخرى مكاتب السياحة، وشركات التنقيب عن النفط، والمجالس التجارية، والمحطات الإذاعية. يمكن تأسيس مثل هذه الجهات على أنها جهات قطاع عام تجارية.</p> <p>ب. ما إذا كانت المعاملات مع الجهة المُعدة للقوائم المالية تشكل نسبة عالية أو منخفضة من أنشطة العملية الأجنبية.</p> <p>ج. ما إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة العملية الأجنبية تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية للجهة المُعدة للقوائم المالية وكانت متاحة للتحويل إليها بسهولة.</p> <p>د. ما إذا كانت التدفقات النقدية من أنشطة العملية الأجنبية كافية لخدمة واجبات الدين القائمة والمتوقعة بصفة عادية بدون أن تقدم لها أموال من قبل الجهة المُعدة للقوائم المالية.</p>		
<p>14. When the above indicators are mixed and the functional currency is not obvious, management uses its judgment to determine the functional currency that most faithfully represents the economic effects of the underlying transactions,</p>	<p>14. عندما تكون المؤشرات المذكورة أعلاه مُختلطة وتكون العملة الوظيفية غير واضحة، تستخدم الإدارة حكمها لتحديد العملة الوظيفية التي تعبر بموثوقية أكثر عن الآثار الاقتصادية للمعاملات، والأحداث،</p>	<p>لا</p>	

<p>events, and conditions. As part of this approach, management gives priority to the primary indicators in paragraph 11 before considering the indicators in paragraphs 12 and 13, which are designed to provide additional supporting evidence to determine an entity's functional currency.</p>	<p>والأوضاع. كجزء من هذا المدخل، فإن الإدارة تعطي أولوية للمؤشرات الأساسية في الفقرة 11 قبل الأخذ في الحسبان مؤشرات الفقرتين 12 و13، والمصممة لتوفير دليل إضافي مؤيد لتحديد العملة الوظيفية للجهة.</p>		
<p>15. An entity's functional currency reflects the underlying transactions, events, and conditions that are relevant to it. Accordingly, once determined, the functional currency is not changed unless there is a change in those underlying transactions, events, and conditions.</p>	<p>15. تعكس العملة الوظيفية للجهة المعاملات والأحداث والأوضاع المتعلقة بها. وبناءً عليه، وبمجرد تحديدها، فإن العملة الوظيفية لا يتم تغييرها ما لم يكن هناك تغير في تلك المعاملات والأحداث والأوضاع.</p>	لا	
<p>16. If the functional currency is the currency of a hyperinflationary economy, the entity's financial statements are restated in accordance with IPSAS 10, <i>Financial Reporting in Hyperinflationary Economies</i>. An entity cannot avoid restatement in accordance with IPSAS 10 by, for example, adopting as its functional currency a currency other than the functional currency determined in accordance with this Standard (such as the functional currency of its controlling entity).</p>	<p>16. إذا كانت العملة الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، فإنه يتم إعادة عرض القوائم المالية للجهة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 10، <i>التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح</i>. ولا يمكن للجهة تجنب إعادة العرض وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 10، على سبيل المثال، تبني عملة كعملة وظيفية غير العملة الوظيفية المحددة وفقاً لهذا المعيار (مثل العملة الوظيفية للجهة المسيطرة).</p>	لا	
<p>Monetary Items</p>	<p>البنود النقدية</p>		
<p>17. The essential feature of a monetary item is a right to receive (or an obligation to deliver) a fixed or determinable number of units of currency. Examples include: social policy obligations and other employee benefits to be paid in cash; provisions that are to be settled in cash; lease liabilities; and cash dividends or similar distributions that are recognized as a liability. Conversely, the essential feature of a non-</p>	<p>17. الخاصية الأساسية للبنود النقدية هي الحق في استلام (أو واجب بتسليم) عدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة. وتتضمن الأمثلة: الواجبات المترتبة على السياسة الاجتماعية ومنافع الموظفين الأخرى التي يتم سدادها نقدًا؛ والمخصصات التي يتم تسويتها نقدًا؛ والتزامات عقود الإيجار؛ وتوزيعات الأرباح النقدية أو التوزيعات المماثلة التي يتم إثباتها على أنها التزام. من ناحية أخرى، فإن الخاصية</p>	لا	

<p>monetary item is the absence of a right to receive (or an obligation to deliver) a fixed or determinable number of units of currency. Examples include: amounts prepaid for goods and services; goodwill; intangible assets; inventories; property, plant, and equipment; right-of-use assets; and provisions that are to be settled by the delivery of a non-monetary asset.</p>	<p>الأساسية للبند غير النقدي هي غياب الحق في استلام (أو واجب بتسليم) عدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة. وتتضمن الأمثلة: المبالغ المدفوعة مقدّمًا مقابل السلع والخدمات؛ والشهرة؛ والأصول غير الملموسة؛ والمخزون؛ والعقارات، والآلات، والمعدات؛ وأصول حق الاستخدام؛ والمخصصات التي سيتم تسويتها من خلال تسليم أصل غير نقدي.</p>		
<p>Net Investment in a Foreign Operation</p>	<p>صافي الاستثمار في عملية أجنبية</p>		
<p>18. An entity may have a monetary item that is receivable from or payable to a foreign operation. An item for which settlement is neither planned nor likely to occur in the foreseeable future is, in substance, a part of the entity's net investment in that foreign operation, and is accounted for in accordance with paragraphs 37 and 38. Such monetary items may include long-term receivables or loans. They do not include trade receivables or trade payables.</p>	<p>18. قد يكون لدى الجهة بند نقدي كذمة مدينة على عملية أجنبية أو ذمة دائنة لصالحها. ويعتبر البند الذي لم يتم التخطيط لتسويته ولا يحتمل أن يتم تسويته في المستقبل القريب، في جوهره، جزءًا من صافي استثمار الجهة في تلك العملية الأجنبية، وتتم المحاسبة عنه وفقًا للفقرتين 37 و38. وقد تتضمن مثل هذه البنود النقدية ذمما مدينة طويلة الأجل أو قروضا طويلة الأجل. وهي لا تتضمن الذمم المدينة التجارية أو الذمم الدائنة التجارية.</p>	<p>لا</p>	
<p>19. The entity that has a monetary item receivable from or payable to a foreign operation described in paragraph 18 may be any controlled entity of the economic entity. For example, an entity has two controlled entities, A and B. Controlled entity B is a foreign operation. Controlled entity A grants a loan to controlled entity B. Controlled entity A's loan receivable from controlled entity B would be part of the controlled entity A's net investment in controlled entity B if settlement of the loan is neither planned nor likely to occur in the foreseeable future. This would also be true if controlled entity A were itself a foreign operation.</p>	<p>19. قد تكون الجهة التي لديها بند نقدي على عملية أجنبية أو ذمة دائنة لصالحها أجنبية مبينة في الفقرة 18 أية جهة مُسيطر عليها من قبل الجهة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، جهة لديها جهتين خاضعتين للسيطرة، (أ) و(ب). الجهة المُسيطر عليها (ب) هي عملية أجنبية. وتمنح الجهة المُسيطر عليها (أ) قرضًا إلى الجهة المسيطر عليها (ب). قرض الجهة المسيطر عليها (أ) المدينة به الجهة المسيطر عليها (ب) جزءًا من صافي استثمار الجهة المسيطر عليها (أ) في الجهة المسيطر عليها (ب) إذا لم يتم التخطيط لتسوية القرض ولا يحتمل أن تحدث التسوية في المستقبل المنظور. ويكون هذا صحيحًا أيضًا إن كانت</p>	<p>لا</p>	

	الجهة المسيطر عليها (أ) هي نفسها عملية أجنبية.		
Summary of the Approach Required by This Standard	ملخص المدخل الذي يتطلبه هذا المعيار		
<p>20. In preparing financial statements, each entity - whether a stand-alone entity, an entity with foreign operations (such as a controlling entity), or a foreign operation (such as a controlled entity or branch) - determines its functional currency in accordance with paragraphs 11-16. The entity translates foreign currency items into its functional currency, and reports the effects of such translation in accordance with paragraphs 23-42 and 59.</p>	<p>20. عند إعداد القوائم المالية، تحدد كل جهة - سواء كانت جهة قائمة بذاتها، أو جهة ذات عمليات أجنبية (مثل الجهة المسيطرة) أو عملية أجنبية (مثل الجهة المسيطر عليها أو الفرع) - عملتها الوظيفية وفقاً للفقرات 11-16. تترجم الجهة بنود العملة الأجنبية إلى عملتها الوظيفية، وتقوم بالتقرير عن آثار مثل هذه الترجمة وفقاً للفقرات 23-42 و59.</p>	لا	
<p>21. Many reporting entities comprise a number of individual entities (e.g., an economic entity is made up of a controlling entity and one or more controlled entities). Various types of entities, whether members of an economic entity or otherwise, may have investments in associates or joint arrangements. They may also have branches. It is necessary for the financial performance and financial position of each individual entity included in the reporting entity to be translated into the currency in which the reporting entity presents its financial statements. This Standard permits the presentation currency of a reporting entity to be any currency (or currencies). The financial performance and financial position of any individual entity within the reporting entity whose functional currency differs from the presentation currency are translated in accordance with paragraphs 43-59.</p>	<p>21. تتكون العديد من الجهات المُعدة للقوائم المالية من عدد من الجهات الفردية (على سبيل المثال، تتألف جهة اقتصادية من جهة مسيطرة وواحدة أو أكثر من الجهات المسيطر عليها). قد يكون لدى أنواع عديدة من الجهات، سواء كانت أعضاء في جهة اقتصادية أو غير ذلك، استثمارات في جهات زميلة أو ترتيبات مشتركة. وقد يكون لها أيضاً فروع. من الضروري أن تتم ترجمة الأداء المالي والمركز المالي لكل جهة منفردة تتضمنها الجهة المُعدة للقوائم المالية إلى العملة التي تعرض بها الجهة المُعدة للقوائم المالية قوائمها المالية. يسمح هذا المعيار بأن تكون عملة العرض لجهة مُعدة للقوائم المالية أي عملة (أو عملات). تتم ترجمة الأداء المالي والمركز المالي لأي جهة منفردة تتضمنها الجهة المُعدة للقوائم المالية تختلف عملتها الوظيفية عن عملة العرض وفقاً للفقرات 43-59.</p>	لا	

<p>22. This Standard also permits a stand-alone entity preparing financial statements or an entity preparing separate financial statements in accordance with IPSAS 34, <i>Separate Financial Statements</i>, to present its financial statements in any currency (or currencies). If the entity's presentation currency differs from its functional currency, its financial performance and financial position are also translated into the presentation currency in accordance with paragraphs 43-59.</p>	<p>22. يسمح هذا المعيار أيضًا للجهة القائمة بذاتها التي تُعد قوائم مالية أو الجهة التي تُعد قوائم مالية منفصلة وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام 34، <i>القوائم المالية المنفصلة</i>، بأن تعرض قوائمها المالية بأي عملة (أو عملات)، إذا كانت عملة العرض للجهة تختلف عن عملتها الوظيفية، تتم ترجمة أدائها المالي ومركزها المالي أيضًا إلى عملة العرض وفقًا للفقرات 43-59.</p>	<p>لا</p>	
<p>Reporting Foreign Currency Transactions in the Functional Currency</p>	<p>التقرير بالعملة الوظيفية عن المعاملات بعملة أجنبية</p>		
<p>Initial Recognition</p>	<p>الإثبات الأولي</p>		
<p>23. A foreign currency transaction is a transaction that is denominated or requires settlement in a foreign currency, including transactions arising when an entity:</p> <p>a. Buys or sells goods or services whose price is denominated in a foreign currency;</p> <p>b. Borrows or lends funds when the amounts payable or receivable are denominated in a foreign currency; or</p> <p>c. Otherwise acquires or disposes of assets, or incurs or settles liabilities, denominated in a foreign currency.</p>	<p>23. المعاملة بعملة أجنبية هي معاملة مقومة أو تتطلب تسويتها بعملة أجنبية، بما في ذلك المعاملات التي تنشأ عندما تقوم الجهة بـ:</p> <p>أ. شراء أو بيع سلع أو خدمات يكون سعرها مقوم بعملة أجنبية؛ أو</p> <p>ب. اقتراض أو إقراض أموال حين تكون المبالغ المدبنة أو الدائنة مقومة بعملة أجنبية؛ أو</p> <p>ج. خلاف ذلك باقتناء أو استبعاد أصول، أو تكبد أو تسوية التزامات، مقومة بعملة أجنبية.</p>	<p>لا</p>	
<p>24. A foreign currency transaction shall be recorded, on initial recognition in the functional currency, by applying to the foreign currency amount the spot exchange rate between the functional currency and the foreign currency at the date of the transaction.</p>	<p>24. يجب أن تُسجل المعاملة بعملة أجنبية، عند الإثبات الأولي بالعملة الوظيفية، من خلال تطبيق سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملية الأجنبية في تاريخ المعاملة.</p>	<p>لا</p>	
<p>25. The date of a transaction is the date on which the transaction first qualifies for recognition in</p>	<p>25. تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تتأهل فيه المعاملة لأول مرة للإثبات وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع</p>	<p>لا</p>	

<p>accordance with IPSASs. For practical reasons, a rate that approximates the actual rate at the date of the transaction is often used, for example, an average rate for a week or a month might be used for all transactions in each foreign currency occurring during that period. However, if exchange rates fluctuate significantly, the use of the average rate for a period is inappropriate.</p>	<p>العام، لأسباب عملية، فإنه غالبًا ما يُستخدم السعر الذي يقارب السعر الفعلي في تاريخ المعاملة، على سبيل المثال، يمكن أن يُستخدم متوسط السعر لأسبوع أو لشهر لجميع المعاملات التي تتم بكل عملة أجنبية تحدث خلال تلك الفترة. مع ذلك، يُعد استخدام متوسط السعر لفترة غير مناسب، إذا كانت أسعار الصرف تتقلب بشكل جوهري.</p>		
<p>26. Exchange rate changes may have an impact on cash or cash equivalents held or due in a foreign currency. The presentation of such exchange differences is dealt with in IPSAS 2. Although these changes are not cash flows, the effect of exchange rate changes on cash or cash equivalents held or due in a foreign currency are reported in the cash flow statement in order to reconcile cash and cash equivalents at the beginning and the end of the period. These amounts are presented separately from cash flows from operating, investing, and financing activities, and include the differences, if any, if those cash flows had been reported at end-of-period exchange rates.</p>	<p>26. يمكن أن يكون للتغيرات في سعر الصرف أثر على النقد ومعادلات النقد المحتفظ بها أو التي حل أجل استحقاقها بعملة أجنبية. ويتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 2 عرض فروق تحويل العملات الأجنبية هذه. وبالرغم من أن هذه التغيرات ليست تدفقات نقدية، فإنه يتم التقرير عن أثر التغيرات في أسعار الصرف على النقد أو المعادلات للنقد المحتفظ بها أو التي حل أجل استحقاقها بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية وذلك لمطابقة النقد ومعادلات النقد في بداية ونهاية الفترة. وتُعرض هذه المبالغ بشكل منفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، وتتضمن الفروقات، إن وجدت، إذا كانت هذه التدفقات النقدية قد تم التقرير عنها بأسعار الصرف في نهاية الفترة.</p>	<p>لا</p>	
<p>Reporting at Subsequent Reporting Dates</p>	<p>التقرير في تواريخ القوائم المالية اللاحقة</p>		
<p>27. At each reporting date: a. Foreign currency monetary items shall be translated using the closing rate; b. Non-monetary items that are measured in terms of historical cost in a foreign currency shall be translated using the exchange rate at the date of the transaction; and</p>	<p>27. في كل تاريخ قوائم مالية: أ. يجب ترجمة البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال؛ و ب. يجب ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة؛ و</p>	<p>لا</p>	

<p>c. Non-monetary items that are measured at fair value or current operational value in a foreign currency shall be translated using the exchange rates at the date when the fair value or current operational value was measured.</p>	<p>ج. يجب ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالقيمة التشغيلية الجارية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه قياس القيمة العادلة أو القيمة التشغيلية الجارية.</p>		
<p>28. The carrying amount of an item is determined in conjunction with other relevant IPSASs. For example, property, plant, and equipment may be measured in terms of historical cost or current operational value or fair value in accordance with IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i>. Whether the carrying amount is determined on the basis of historical cost or on the basis of current operational value or fair value, if the amount is determined in a foreign currency, it is then translated into the functional currency in accordance with this Standard.</p>	<p>28. تُحدد القيمة الدفترية للبند بالتوافق مع معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس العقارات، والآلات، والمعدات بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i>. وسواءً كان يتم تحديد القيمة الدفترية على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، فإنه إذا كان يتم تحديد المبلغ بعملة أجنبية، فإنه تتم ترجمته عندئذٍ إلى العملة الوظيفية وفقاً لهذا المعيار.</p>	<p>لا</p>	
<p>29. The carrying amount of some items is determined by comparing two or more amounts. For example, the carrying amount of inventories held for sale is the lower of cost and net realizable value in accordance with IPSAS 12, <i>Inventories</i>. Similarly, in accordance with IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i>, the carrying amount of a non-cash generating asset for which there is an indication of impairment is the lower of its carrying amount before considering possible impairment losses and its recoverable service amount. When such an asset is non-monetary and is measured in a foreign currency, the carrying amount is determined by comparing:</p>	<p>29. يتم تحديد القيمة الدفترية لبعض البنود من خلال مقارنة قيمتين أو أكثر. على سبيل المثال، تكون القيمة الدفترية للمخزون المحتفظ به للبيع هي التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 12، <i>المخزون</i>. بالمثل، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i>، فإن القيمة الدفترية لأصل غير مولد للنقد والذي يوجد مؤشر على هبوط في قيمته هي القيمة الدفترية قبل الأخذ في الحسبان الخسائر المحتملة للهبوط في القيمة أو مبلغ الخدمة الممكن استرداده أيهما أقل. وعندما يكون مثل هذا الأصل غير نقدي ويتم قياسه بعملة أجنبية، فإنه يتم تحديد القيمة الدفترية</p>	<p>لا</p>	

<p>a. The cost or carrying amount, as appropriate, translated at the exchange rate at the date when that amount was determined (i.e., the rate at the date of the transaction for an item measured in terms of historical cost); and</p> <p>b. The net realizable value or recoverable service amount, as appropriate, translated at the exchange rate at the date when that value was determined (e.g., the closing rate at the reporting date).</p> <p>The effect of this comparison may be that an impairment loss is recognized in the functional currency, but would not be recognized in the foreign currency, or vice versa.</p>	<p>بمقارنة: أ. التكلفة أو القيمة الدفترية، بحسب ما هو مناسباً، مترجمة بسعر الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد ذلك المبلغ (أي السعر في تاريخ المعاملة لبند يتم قياسه بالتكلفة التاريخية)؛ و ب. صافي القيمة القابلة للتحقق أو مبلغ الخدمة الممكن استرداده، بحسب ما هو مناسباً، مترجمة بسعر الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد تلك القيمة (على سبيل المثال، سعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية). قد يكون أثر هذه المقارنة هو أن يتم إثبات خسارة هيوط في القيمة بالعملية الوظيفية، ولكن لا يتم إثباتها بالعملية الأجنبية، والعكس صحيح.</p>		
<p>30. When several exchange rates are available, the rate used is that at which the future cash flows represented by the transaction or balance could have been settled if those cash flows had occurred at the measurement date. If exchangeability between two currencies is temporarily lacking, the rate used is the first subsequent rate at which exchanges could be made.</p>	<p>30. عندما تتوفر عدة أسعار صرف، يكون السعر المُستخدم هو ذلك الذي كان من الممكن أن تتم به تسوية التدفقات النقدية المستقبلية التي تعبر عنها المعاملة أو الرصيد إذا كانت تلك التدفقات النقدية قد حدثت في تاريخ القياس. وإذا كانت إمكانية التبادل بين عمليتين مُفتقدة مؤقتاً، يكون السعر المُستخدم هو أول سعر لاحق يمكن أن يتم به التبادل.</p>	لا	
<p>Recognition of Exchange Differences</p>	<p>إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية</p>		
<p>31. As noted in paragraph 5, this Standard does not deal with hedge accounting for foreign currency items. Guidance in relation to hedge accounting, including the criteria for when to use hedge accounting, can be found in IPSAS 41.</p>	<p>31. كما ورد في الفقرة 5، لا يتناول هذا المعيار المحاسبة عن التحوط لبند بالعملية الأجنبية. يمكن إيجاد الإرشادات المتعلقة بالمحاسبة عن التحوط، بما في ذلك الضوابط التي تحكم متى يتم استخدام المحاسبة عن التحوط، في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.</p>	لا	
<p>32. Exchange differences arising (a) on the settlement of monetary items, or (b) on translating monetary</p>	<p>32. يجب إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن (أ) تسوية البنود النقدية، أو (ب) عن ترجمة البنود</p>	لا	

<p>items at rates different from those at which they were translated on initial recognition during the period or in previous financial statements, shall be recognized in surplus or deficit in the period in which they arise, except as described in paragraph 37.</p>	<p>النقدية بأسعار تختلف عن تلك التي تمت ترجمتها بها عند الإثبات الأولي خلال الفترة أو في القوائم المالية السابقة، وذلك في الفائض أو العجز في الفترة التي تنشأ فيها، باستثناء ما يرد بيانه في الفقرة 37.</p>		
<p>33. When monetary items arise from a foreign currency transaction and there is a change in the exchange rate between the transaction date and the date of settlement, an exchange difference results. When the transaction is settled within the same accounting period as that in which it occurred, all the exchange difference is recognized in that period. However, when the transaction is settled in a subsequent accounting period, the exchange difference recognized in each period up to the date of settlement is determined by the change in exchange rates during each period.</p>	<p>33. عندما تنشأ بنود نقدية عن معاملة بعملة أجنبية ويكون هناك تغير في سعر الصرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية، ينتج فرق تحويل العملات الأجنبية. عندما تتم تسوية المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها، فإنه يتم إثبات كل فروق تحويل العملات الأجنبية في تلك الفترة. مع ذلك، عندما تتم تسوية المعاملة في فترة محاسبية لاحقة، فإنه يتم تحديد فرق تحويل العملات الأجنبية الذي يتم إثباته في كل فترة حتى تاريخ التسوية من خلال التغير في أسعار الصرف خلال كل فترة.</p>	لا	
<p>34. The treatment of foreign currency exchange rate changes in a cash flow statement is described in paragraph 26.</p>	<p>34. يرد في الفقرة 26 وصف لمعالجة تغيرات سعر الصرف بالعملة الأجنبية في قائمة التدفق النقدي.</p>	لا	
<p>35. When a gain or loss on a non-monetary item is recognized directly in net assets/equity, any exchange component of that gain or loss shall be recognized directly in net assets/equity. Conversely, when a gain or loss on a non-monetary item is recognized in surplus or deficit, any exchange component of that gain or loss shall be recognized in surplus or deficit.</p>	<p>35. عندما يتم إثبات مكسب أو خسارة من بند غير نقدي مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية، فإنه يجب إثبات أي مكون نتيجة تغير سعر الصرف لذلك المكسب أو الخسارة بشكل مباشر في صافي الأصول/ حقوق الملكية. بعكس ذلك، فإنه عندما يتم إثبات المكسب أو الخسارة من بند غير نقدي في الفائض أو العجز، فإنه يجب إثبات أي مكون نتيجة تغير سعر الصرف لذلك المكسب أو الخسارة في الفائض أو العجز.</p>	لا	
<p>36. Other IPSASs require some gains and losses to be recognized directly in net assets/equity. For</p>	<p>36. تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى إثبات بعض المكاسب والخسائر مباشرة في صافي</p>	لا	

<p>example, IPSAS 45 requires some gains and losses arising on a revaluation of property, plant, and equipment to be recognized directly in net assets/equity. When such an asset is measured in a foreign currency, paragraph 27(c) of this Standard requires the revalued amount to be translated using the rate at the date the value is determined, resulting in an exchange difference that is also recognized in net assets/equity.</p>	<p>الأصول/ حقوق الملكية. على سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 إثبات بعض المكاسب والخسائر الناشئة عن إعادة تقييم العقارات، والآلات، والمعدات ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية. عند قياس مثل هذا الأصل بعملة أجنبية، تتطلب الفقرة 27(ج) من هذا المعيار ترجمة مبلغ إعادة التقييم باستخدام السعر في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة، مما ينتج عنه فرق تحويل العملات الأجنبية والذي يتم إثباته أيضًا ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية.</p>		
<p>37. Exchange differences arising on a monetary item that forms part of a reporting entity's net investment in a foreign operation (see paragraph 18) shall be recognized in surplus or deficit in the separate financial statements of the reporting entity or the individual financial statements of the foreign operation, as appropriate. In the financial statements that include the foreign operation and the reporting entity (e.g., consolidated financial statements when the foreign operation is a controlled entity), such exchange differences shall be recognized initially in a separate component of net assets/equity, and recognized in surplus or deficit on disposal of the net investment in accordance with paragraph 57.</p>	<p>37. يجب إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية التي تنشأ عن البند النقدي الذي يشكل جزءًا من صافي استثمار الجهة المُعدة للقوائم المالية في عملية أجنبية (أنظر الفقرة 18) ضمن الفائض أو العجز في القوائم المالية المنفصلة للجهة المُعدة للقوائم المالية أو في القوائم المالية المنفردة للعملية الأجنبية، بحسب ما هو مناسب. في القوائم المالية التي تشمل العملية الأجنبية والجهة المعدة للقوائم المالية (على سبيل المثال، القوائم المالية الموحدة عندما تكون العملية الأجنبية جهة مُسيطر عليها)، يجب إثبات مثل فروق التحويل هذه بشكل أولي في عنصر منفصل ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية، وإثباتها في الفائض أو العجز عند استبعاد صافي الاستثمار وفقاً للفقرة 57.</p>	لا	
<p>38. When a monetary item forms part of a reporting entity's net investment in a foreign operation, and is denominated in the functional currency of the reporting entity, an exchange difference arises in the foreign operation's individual financial statements in accordance with paragraph 32. If such an item is denominated in the functional</p>	<p>38. عندما يشكّل البند النقدي جزءًا من صافي استثمار جهة مُعدة للقوائم المالية في عملية أجنبية ويكون مقومًا بالعملة الوظيفية للجهة المُعدة للقوائم المالية، فإنه ينشأ فرق تحويل العملات الأجنبية في القوائم المالية المنفردة للعملية الأجنبية وفقاً للفقرة 32. إذا كان مثل هذا البند مقومًا بالعملة</p>	لا	

<p>currency of the foreign operation, an exchange difference arises in the reporting entity's separate financial statements in accordance with paragraph 32. If such an item is denominated in a currency other than the functional currency of either the reporting entity or the foreign operation, an exchange difference arises in the reporting entity's separate financial statements and in the foreign operation's individual financial statements in accordance with paragraph 32. Such exchange differences are reclassified to the separate component of net assets/equity in the financial statements that include the foreign operation and the reporting entity (i.e., financial statements in which the foreign operation is consolidated, or accounted for using the equity method).</p>	<p>الوظيفية للعملية الأجنبية، فإن فرق صرف العملة الأجنبية ينشأ في القوائم المالية المنفصلة للجهة المُعدة للقوائم المالية وفقاً للفقرة 32. إذا كان مثل هذا البند قد تم تقويمه بعملة بخلاف العملة الوظيفية سواء من جهة مُعدة للقوائم المالية أو العملية الأجنبية، فإنه ينشأ فرق صرف العملة الأجنبية في كل من القوائم المالية المنفصلة للجهة المُعدة للقوائم المالية والقوائم المالية الفردية للعملية الأجنبية وفقاً للفقرة 32. وتتم إعادة تصنيف فروق تحويل العملات الأجنبية هذه ضمن مكون منفصل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في القوائم المالية التي تتضمن العملية الأجنبية والجهة المُعدة للقوائم المالية (أي القوائم المالية التي يتم فيها توحيد العملية الأجنبية أو المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية).</p>		
<p>39. When an entity keeps its books and records in a currency other than its functional currency, at the time the entity prepares its financial statements all amounts are translated into the functional currency in accordance with paragraphs 23-30. This produces the same amounts in the functional currency as would have occurred had the items been recorded initially in the functional currency. For example, monetary items are translated into the functional currency using the closing rate, and non-monetary items that are measured on a historical cost basis are translated using the exchange rate at the date of the transaction that resulted in their recognition.</p>	<p>39. عندما تحتفظ الجهة بدفاترها بعملة بخلاف عملتها الوظيفية، فإنه في الوقت الذي تُعد فيه الجهة قوائمها المالية تتم ترجمة جميع القيم إلى العملة الوظيفية وفقاً لل فقرات 23 - 30. هذا ينتج نفس القيم بالعملة الوظيفية كما كان سيحدث لو كان قد تم تسجيل البنود بشكل أولي بالعملة الوظيفية. على سبيل المثال، تتم ترجمة البنود النقدية إلى العملة الوظيفية باستخدام سعر الإقفال، وتتم ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة التي نتج عنها إثباتها.</p>	<p>لا</p>	
<p>Change in Functional Currency</p>	<p>التغير في العملة الوظيفية</p>		

40. When there is a change in an entity's functional currency, the entity shall apply the translation procedures applicable to the new functional currency prospectively from the date of the change.	40. عندما يكون هناك تغير في العملة الوظيفية للجهة، فإنه يجب على الجهة تطبيق إجراءات الترجمة التي تنطبق على العملة الوظيفية الجديدة بأثر مستقبلي من تاريخ التغيير.	لا	
41. As noted in paragraph 15, the functional currency of an entity reflects the underlying transactions, events, and conditions that are relevant to the entity. Accordingly, once the functional currency is determined, it can be changed only if there is a change to those underlying transactions, events, and conditions. For example, a change in the currency that mainly influences the sales prices or the provision of goods and services may lead to a change in an entity's functional currency.	41. كما ورد في الفقرة 15، تعكس العملة الوظيفية للجهة المعاملات، والأحداث، والأوضاع المتعلقة بالجهة. بناءً عليه، بمجرد تحديد العملة الوظيفية، فإنه يمكن تغييرها فقط إذا كان هناك تغير في تلك المعاملات، والأحداث، والأوضاع. على سبيل المثال، قد يؤدي تغيير في العملة التي تؤثر بشكل رئيس على أسعار مبيعات أو على تقديم السلع والخدمات إلى تغيير في العملة الوظيفية للجهة.	لا	
42. The effect of a change in functional currency is accounted for prospectively. In other words, an entity translates all items into the new functional currency using the exchange rate at the date of the change. The resulting translated amounts for non-monetary items are treated as their historical cost. Exchange differences arising from the translation of a foreign operation previously classified in net assets/equity in accordance with paragraphs 37 and 44(c) are not recognized in surplus or deficit until the disposal of the operation.	42. تتم المحاسبة عن أثر التغيير في العملة الوظيفية بأثر مستقبلي. بعبارة أخرى، تترجم الجهة جميع البنود إلى العملة الوظيفية الجديدة باستخدام سعر الصرف في تاريخ التغيير. وتُعالج القيم الناتجة المترجمة للبنود غير النقدية على أنها تكلفتها التاريخية. ولا يُعاد إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية التي تنشأ عن ترجمة عملية أجنبية تم تصنيفها سابقاً ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرتين 37 و44(ج) في حساب الفائض أو العجز حتى يتم استبعاد العملية.	لا	
Use of a Presentation Currency Other than the Functional Currency	استخدام عملة للعرض بخلاف العملة الوظيفية		
Translation to the Presentation Currency	الترجمة إلى عملة العرض		
43. An entity may present its financial statements in any currency (or currencies). If the presentation currency differs from the entity's functional currency, it translates its financial performance	43. يمكن أن تعرض الجهة قوائمها المالية بأية عملة (أو عملات). وإذا كانت عملة العرض تختلف عن العملة الوظيفية للجهة، فإنها تترجم أداؤها المالي ومركزها	لا	

<p>and financial position into the presentation currency. For example, when an economic entity, such as an international organization, contains individual entities with different functional currencies, the financial performance and financial position of each entity are expressed in a common currency, so that consolidated financial statements may be presented. For national or state/provincial governments, the presentation currency is normally determined by the ministry of finance (or similar authority), or established in legislation.</p>	<p>المالي إلى عملة العرض. على سبيل المثال، عندما تضم جهة اقتصادية، مثل منظمات دولية، تحتوي على جهات فردية لها عملات وظيفية مختلفة، فإنه يتم التعبير عن الأداء المالي والمركز المالي لكل جهة بعملة مشتركة، بحيث يمكن عرض قوائم مالية موحدة. بالنسبة للحكومات الوطنية أو حكومات المناطق / الولايات، تحدد عملة العرض عادةً من قبل وزارة المالية (أو سلطة مماثلة)، أو يتم تحديدها في التشريع.</p>		
<p>44. The financial performance and financial position of an entity whose functional currency is not the currency of a hyperinflationary economy shall be translated into a different presentation currency using the following procedures:</p> <p>a. Assets and liabilities for each statement of financial position presented (i.e., including comparatives) shall be translated at the closing rate at the date of that statement of financial position;</p> <p>b. Revenue and expenses for each statement of financial performance (i.e., including comparatives) shall be translated at exchange rates at the dates of the transactions; and</p> <p>c. All resulting exchange differences shall be recognized as a separate component of net assets/equity.</p>	<p>44. يجب ترجمة الأداء المالي والمركز المالي للجهة التي عملتها الوظيفية ليست عملة اقتصاد ذي تضخم جامح إلى عملة عرض مختلفة باستخدام الإجراءات التالية:</p> <p>أ. يجب ترجمة الأصول والالتزامات لكل قائمة مركز مالي معروضة (أي بما في ذلك أرقام المقارنة) بسعر الإقفال في تاريخ قائمة المركز المالي تلك؛ و</p> <p>ب. يجب ترجمة الإيرادات والمصروفات لكل قائمة أداء مالي (أي بما في ذلك أرقام المقارنة) بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات؛ و</p> <p>ج. يجب إثبات جميع فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة كمكوّن منفصل ضمن صافي الأصول / حقوق الملكية.</p>	لا	
<p>45. In translating the cash flows, that is the cash receipts and cash payments, of a foreign operation for incorporation into its cash flow statement, the reporting entity shall comply with the procedures</p>	<p>45. عند ترجمة التدفقات النقدية، أي المتحصلات والمدفوعات النقدية، لعملية أجنبية بقصد تضمينها في قائمة التدفق النقدي للعملية، يتعين على</p>	لا	

<p>in IPSAS 2. IPSAS 2 requires that the cash flows of a controlled entity that satisfies the definition of a foreign operation shall be translated at the exchange rates between the presentation currency and the foreign currency at the dates of the cash flows. IPSAS 2 also outlines the presentation of unrealized gains and losses arising from changes in foreign currency exchange rates on cash and cash equivalents held or due in a foreign currency.</p>	<p>الجهة المُعدة للقوائم المالية أن تلتزم بالإجراءات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 2. يقضي معيار المحاسبة للقطاع العام 2 بأن تتم ترجمة التدفقات النقدية لجهة مسيطر عليها ينطبق عليها تعريف العملية الأجنبية بأسعار الصرف بين عملة العرض والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية. كما يوضح المعيار 2 كيفية عرض المكاسب والخسائر غير المحققة الناشئة عن التغيرات في أسعار الصرف بالعملة الأجنبية على النقد ومعادلات النقد المحتفظ بها أو التي حل أجل استحقاقها بعملة أجنبية.</p>		
<p>46. For practical reasons, a rate that approximates the exchange rates at the dates of the transactions, for example an average rate for the period, is often used to translate revenue and expense items. However, if exchange rates fluctuate significantly, the use of the average rate for a period is inappropriate.</p>	<p>46. لأسباب عملية، يستخدم غالبًا السعر الذي يقارب أسعار الصرف في تواريخ المعاملات، على سبيل المثال متوسط سعر الفترة، غالبًا ما يستخدم لترجمة بنود الإيرادات والمصروفات. مع ذلك، إذا كانت أسعار الصرف تتقلب بشكل جوهري، يكون من غير المناسب استخدام متوسط السعر للفترة.</p>	لا	
<p>47. The exchange differences referred to in paragraph 44(c) result from:</p> <p>a. Translating revenue and expenses at the exchange rates at the dates of the transactions, and assets and liabilities at the closing rate. Such exchange differences arise both on revenue and expense items recognized in surplus or deficit, and on those recognized directly in net assets/equity.</p> <p>b. Translating the opening net assets/equity at a closing rate that differs from the previous closing rate.</p> <p>These exchange differences are not recognized in surplus or deficit because the changes in exchange</p>	<p>47. تنتج فروق تحويل العملات الأجنبية المشار إليها في الفقرة 44(ج) من:</p> <p>أ. ترجمة الإيرادات والمصروفات بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات، والأصول والالتزامات بسعر الإقفال. وتنتج فروق تحويل العملات الأجنبية هذه على حد سواء من بنود الإيرادات والمصروفات المثبتة في الفائض أو العجز، ومن تلك المثبتة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.</p> <p>ب. ترجمة رصيد صافي الأصول/ حقوق الملكية الافتتاحي بسعر الإقفال الذي يختلف عن سعر الإقفال السابق.</p> <p>ولا يتم إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية هذه في الفائض أو العجز لأن التغيرات في أسعار الصرف</p>	لا	

<p>rates have little or no direct effect on the present and future cash flows from operations. When the exchange differences relate to a foreign operation that is consolidated but is not wholly owned, accumulated exchange differences arising from translation and attributable to minority interests are allocated to, and recognized as part of, non-controlling interests in the consolidated statement of financial position.</p>	<p>يكون لها أثر مباشر ضئيل أو لا يكون لها أثر مباشر على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية من العمليات. وعندما تكون فروق تحويل العملات الأجنبية تتعلق بعملية أجنبية يتم توحيدها ولكنها ليست مملوكة بالكامل، يتم تخصيص فروق تحويل العملات الأجنبية المجمعة الناشئة عن الترجمة والتي تُنسب إلى حصص الأقلية، ويتم إثباتها على أنها جزء من، الحصص غير المسيطرة في قائمة المركز المالي الموحدة.</p>		
<p>48. The financial performance and financial position of an entity whose functional currency is the currency of a hyperinflationary economy shall be translated into a different presentation currency using the following procedures:</p> <p>a. All amounts (i.e., assets, liabilities, net assets/equity items, revenue, and expenses, including comparatives) shall be translated at the closing rate at the date of the most recent statement of financial position, except that</p> <p>b. When amounts are translated into the currency of a non- hyperinflationary economy, comparative amounts shall be those that were presented as current year amounts in the relevant prior year financial statements (i.e., not adjusted for subsequent changes in the price level or subsequent changes in exchange rates).</p>	<p>48. يجب ترجمة الأداء المالي والمركز المالي للجهة التي تكون عملتها الوظيفية عملة اقتصاد ذي تضخم جامح إلى عملة عرض مختلفة باستخدام الإجراءات التالية:</p> <p>أ. يجب ترجمة جميع المبالغ (أي الأصول، والالتزامات، وبنود صافي الأصول/ حقوق الملكية، والإيراد والمصروفات، بما في ذلك أرقام المقارنة) بسعر الإقفال في تاريخ أحدث قائمة مركز مالي، باستثناء</p> <p>ب. عندما تتم ترجمة المبالغ إلى عملة اقتصاد ليس ذا تضخم جامح، تكون مبالغ المقارنة هي تلك التي تم عرضها على أنها مبالغ للسنة المالية الحالية في القوائم المالية للسنة المالية السابقة ذات الصلة (أي التي لم يتم تعديلها للتغيرات اللاحقة في مستوى السعر أو التغيرات اللاحقة في أسعار الصرف).</p>	لا	
<p>49. When an entity's functional currency is the currency of a hyperinflationary economy, the entity shall restate its financial statements in accordance with IPSAS 10 before applying the translation method set out in paragraph 48, except for comparative amounts that are translated into a</p>	<p>49. عندما تكون العملة الوظيفية للجهة هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، فإنه يجب على الجهة إعادة عرض قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 10 قبل تطبيق طريقة الترجمة الواردة في الفقرة 48، باستثناء مبالغ المقارنة التي تتم</p>	لا	

<p>currency of a non-hyperinflationary economy (see paragraph 48(b)). When the economy ceases to be hyperinflationary and the entity no longer restates its financial statements in accordance with IPSAS 10, it shall use as the historical costs for translation into the presentation currency the amounts restated to the price level at the date the entity ceased restating its financial statements.</p>	<p>ترجمتها إلى عملة اقتصاد ليس ذا تضخم جامح (أنظر الفقرة 48(ب)). وعندما يتوقف الاقتصاد عن كونه ذا تضخم جامح ولم تعد الجهة تعيد عرض قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 10، فإنه يجب عليها استخدام المبالغ المُعاد عرضها إلى مستوى السعر في التاريخ الذي توقفت فيه الجهة عن إعادة عرض قوائمها المالية على أنها التكاليف التاريخية للترجمة إلى عملة العرض.</p>		
<p>Translation of a Foreign Operation</p>	<p>ترجمة العملية الأجنبية</p>		
<p>50. Paragraphs 51–56, in addition to paragraphs 43–49, apply when the financial performance and financial position of a foreign operation are translated into a presentation currency, so that the foreign operation can be included in the financial statements of the reporting entity by consolidation, or the equity method.</p>	<p>50. تنطبق الفقرات 51-56، بالإضافة إلى الفقرات 43-49، عندما تتم ترجمة الأداء المالي والمركز المالي لعملية أجنبية إلى عملة عرض، بحيث يمكن تضمين العملية الأجنبية في القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية من خلال التوحيد، أو طريقة حقوق الملكية.</p>	<p>لا</p>	
<p>51. The incorporation of the financial performance and financial position of a foreign operation with those of the reporting entity follows normal consolidation procedures, such as the elimination of balances and transactions within an economic entity (see IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i>.)</p>	<p>51. تتبع إجراءات التوحيد العادية عند تضمين الأداء المالي والمركز المالي لعملية أجنبية في تلك الخاصة بالجهة المُعدة للقوائم المالية، مثل إلغاء الأرصدة والمعاملات البينية داخل جهة اقتصادية (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i>).</p>	<p>لا</p>	
<p>52. However, a monetary asset (or liability) within an economic entity, whether short-term or long-term, cannot be eliminated against the corresponding liability (or asset) within an economic entity without showing the results of currency fluctuations in the consolidated financial statements. This is because the monetary item (a) represents a commitment to convert one currency into another, and (b) exposes the reporting entity to a gain or loss through</p>	<p>52. مع ذلك، لا يمكن إلغاء الأصل أو (الالتزام) النقدي الناتج عن معاملات تبادلية داخل الجهة الاقتصادية، سواءً كان قصير الأجل أو طويل الأجل، مقابل الالتزام (الأصل) المقابل له داخل الجهة الاقتصادية دون عرض نتائج تقلبات العملة في القوائم المالية الموحدة. ويعود ذلك إلى أن البند النقدي (أ) يمثل التزاماً لتحويل العملة إلى عملة أخرى، و (ب) يعرض الجهة المُعدة للقوائم المالية لمكسب أو خسارة من خلال تقلبات العملة. بناءً عليه، يستمر إثبات فرق</p>	<p>لا</p>	

<p>currency fluctuations. Accordingly, in the consolidated financial statements of the reporting entity, such an exchange difference continues to be recognized in surplus or deficit or, if it arises from the circumstances described in paragraph 37, it is classified as net assets/equity until the disposal of the foreign operation.</p>	<p>تحويل العملات الأجنبية هذا في الفائض أو العجز في القوائم المالية الموحدة للجهة المُعدة للقوائم المالية، وإذا نشأ من ظروف يرد وصفها في الفقرة 37، يتم تصنيفه ضمن صافي الأصول / حقوق ملكية إلى أن يتم استبعاد العملية الأجنبية.</p>		
<p>53. When the financial statements of a foreign operation are as of a date different from that of the reporting entity, the foreign operation often prepares additional statements as of the same date as the reporting entity's financial statements. IPSAS 35 specifies requirements for when the reporting period of the controlling entity is different from that of a controlled entity.</p>	<p>53. عندما تكون القوائم المالية للعملية الأجنبية في تاريخ مختلف عن تاريخ القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية، فإن العملية الأجنبية تُعد غالبًا قوائم إضافية اعتبارًا من نفس تاريخ القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 35 متطلبات عندما تكون فترة القوائم المالية للجهة المسيطرة مختلفة عن فترة القوائم المالية لجهة مسيطر عليها.</p>	لا	
<p>54. When there is a difference between the reporting date of the reporting entity and the foreign operation, the assets and liabilities of the foreign operation are translated at the exchange rate at the reporting date of the foreign operation.</p>	<p>54. عندما يكون هناك اختلاف بين تاريخ القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية والعملية الأجنبية، تتم ترجمة الأصول والالتزامات الخاصة بالعملية الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية للعملية الأجنبية.</p>	لا	
<p>55. Adjustments are made for significant changes in exchange rates up to the reporting date of the reporting entity in accordance with IPSAS 35. The same approach is used in applying the equity method to associates and joint ventures in accordance with IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i>.</p>	<p>55. يتم إجراء التعديلات على التغيرات المهمة في أسعار الصرف حتى تاريخ القوائم المالية للجهة المُعدة للقوائم المالية وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35. ويستخدم نفس المدخل عند تطبيق طريقة حقوق الملكية على الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i>.</p>	لا	
<p>56. Any goodwill arising on the acquisition of a foreign operation and any fair value adjustments to the carrying amounts of assets and liabilities arising on</p>	<p>56. يجب معالجة أية شهرة ناشئة عن الاستحواذ على عملية أجنبية وأي تعديلات في القيمة العادلة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات الناشئة عن</p>	لا	

<p>the acquisition of that foreign operation shall be treated as assets and liabilities of the foreign operation. Thus, they shall be expressed in the functional currency of the foreign operation and shall be translated at the closing rate in accordance with paragraphs 44 and 48.</p>	<p>استحواذ تلك العملية الأجنبية على أنها أصول والتزامات للعملية الأجنبية، وعليه، يجب التعبير عنها بالعملية الوظيفية للعملية الأجنبية ويجب ترجمتها بسعر الإقفال وفقاً للفقرتين 44 و48.</p>		
<p>Disposal or Partial Disposal of a Foreign Operation</p>	<p>الاستبعاد الكامل أو الاستبعاد الجزئي لعملية أجنبية</p>		
<p>57. On the disposal of a foreign operation, the cumulative amount of the exchange differences relating to that foreign operation and accumulated in a separate component of net assets/equity shall be reclassified from net assets/equity to surplus or deficit when the gain or loss on disposal is recognized (see IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i>).</p>	<p>57. عند استبعاد عملية أجنبية، يجب إعادة تصنيف القيمة المتراكمة لفروق تحويل العملات الأجنبية المتعلقة بتلك العملية الأجنبية والتي تم تجميعها ضمن مكون مستقل في صافي الأصول/ حقوق الملكية من صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز عندما يتم إثبات المكسب أو الخسارة من استبعادها (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i>).</p>	<p>لا</p>	
<p>57A. In addition to the disposal of an entity's entire interest in a foreign operation, the following partial disposals are accounted for as disposals:</p> <p>a. When the partial disposal involves the loss of control of a controlled entity that includes a foreign operation, regardless of whether the entity retains a non-controlling interest in its former controlled entity after the partial disposal; and</p> <p>b. When the retained interest after the partial disposal of an interest in a joint arrangement or a partial disposal of an interest in an associate that includes a foreign operation is a financial asset that includes a foreign operation.</p>	<p>57أ. بالإضافة إلى استبعاد حصة الجهة في عملية أجنبية، تتم المحاسبة عن عمليات الاستبعاد الجزئي التالية على أنها عمليات استبعاد:</p> <p>أ. عندما ينطوي الاستبعاد الجزئي على فقدان السيطرة على الجهة المسيطر عليها والتي تتضمن عملية أجنبية، بغض النظر عما إذا كانت الجهة تحتفظ بحصة غير مسيطرة في الجهة التي كانت مسيطر عليها سابقاً بعد الاستبعاد الجزئي؛ و</p> <p>ب. عندما تكون الحصة المبقاة، بعد الاستبعاد الجزئي لحصة في ترتيب مشترك أو الاستبعاد الجزئي لحصة في جهة زميلة تتضمن عملية أجنبية هي أصل مالي يتضمن عملية أجنبية.</p>	<p>لا</p>	
<p>57B. On disposal of a controlled entity that includes a foreign operation, the cumulative amount of the</p>	<p>57ب. عند استبعاد جهة مسيطر عليها تتضمن عملية أجنبية، يتم تحويل المبلغ المتراكم لفروق تحويل</p>		

<p>exchange differences relating to that foreign operation that have been attributed to the non-controlling interests shall be transferred directly to accumulated surplus/deficit.</p>	<p>العملات الأجنبية المتعلقة بتلك العملية الأجنبية التي نُسبت إلى الحصص غير المسيطرة مباشرة إلى الفائض / العجز المتراكم.</p>		
<p>57C. On the partial disposal of a controlled entity that includes a foreign operation, the entity shall re-attribute the proportionate share of the cumulative amount of the exchange differences accumulated in a separate category of net assets/equity to the non-controlling interests in that foreign operation. In any other partial disposal of a foreign operation the entity shall transfer to accumulated surplus/deficit only the proportionate share of the cumulative amount of the exchange differences accumulated in net assets/equity.</p>	<p>57ج. عند الاستبعاد الجزئي لجهة مسيطر عليها تتضمن عملية أجنبية، تعيد الجهة نسبة الحصة التناسبية من المبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة في فئة منفصلة من صافي الأصول / حقوق الملكية إلى الحصص غير المسيطرة في تلك العملية الأجنبية. وفي أي استبعاد جزئي آخر لعملية أجنبية يجب على الجهة أن تحول إلى الفائض / العجز المتراكم فقط الحصة التناسبية من المبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة في صافي الأصول / حقوق الملكية.</p>	لا	
<p>57D. A partial disposal of an entity's interest in a foreign operation is any reduction in an entity's ownership interest in a foreign operation, except those reductions in paragraph 57A that are accounted for as disposals.</p>	<p>57د. إن الاستبعاد الجزئي لحصة الجهة في عملية أجنبية هو أي تخفيض في حصة ملكية الجهة في عملية أجنبية، باستثناء تلك التخفيضات الواردة في الفقرة 57أ والتي يتم المحاسبة عنها على أنها عمليات استبعاد.</p>	لا	
<p>58. An entity may dispose or partially dispose of its interest in a foreign operation through sale, liquidation, repayment of contributed capital, or abandonment of all or part of that entity. The payment of a dividend or similar distribution is part of a disposal only when it constitutes a return of the investment, for example when the dividend or similar distribution is paid out of pre-acquisition surplus. A write-down of the carrying amount of a foreign operation, either because of its own losses or because of an impairment recognized by the entity holding the interest, does not constitute a</p>	<p>58. يمكن للجهة أن تستبعد كليًا أو جزئيًا حصتها في عملية أجنبية من خلال البيع، أو التصفية، أو رد رأس المال المساهم به، أو التخلي عن كامل أو جزء من تلك الجهة، ويعتبر دفع توزيعات الأرباح أو التوزيعات المشابهة جزءًا من استبعاد فقط عندما يشكل ردا للاستثمار، على سبيل المثال عندما يتم سداد توزيعات الأرباح أو التوزيعات المشابهة من الفائض الذي كان قائمًا قبل الاستحواذ. لا يشكل تخفيض القيمة الدفترية للعملية الأجنبية، إما بسبب خسائرها الخاصة أو بسبب هبوط في القيمة مثبت من قبل الجهة التي تحتفظ بالحصة، استبعادًا جزئيًا. بناءً عليه،</p>	لا	

<p>partial disposal. Accordingly, no part of the deferred foreign exchange gain or loss is recognized in surplus or deficit at the time of a write-down.</p>	<p>لا يتم إثبات أي جزء من مكسب أو خسارة ترجمة العملات الأجنبية المؤجل/ المؤجلة في الفائض أو العجز عند حدوث هذا التخفيض.</p>		
<p>Tax Effects of Exchange Differences</p>	<p>الآثار الضريبية لفروق تحويل العملات الأجنبية</p>		
<p>59. For reporting entities subject to income taxes, guidance on the treatment of (a) tax effects associated with the gains and losses on foreign currency transactions, and (b) exchange differences arising on translating the financial performance and financial position of an entity (including a foreign operation) into a different currency, can be found in the relevant international or national accounting standards dealing with income taxes.</p>	<p>59. بالنسبة للجهات المُعدة للقوائم المالية الخاضعة لضرائب الدخل، توجد في معايير المحاسبة الدولية أو الوطنية ذات العلاقة التي تتناول ضرائب الدخل إرشادات لمعالجة (أ) الآثار الضريبية المرتبطة بالمكاسب والخسائر من معاملات العملة الأجنبية، و(ب) فروق تحويل العملات الأجنبية عن ترجمة الأداء المالي والمركز المالي للجهة (بما في ذلك عملية أجنبية) إلى عملة مختلفة.</p>	<p>لا</p>	
<p>Disclosure</p>	<p>الإفصاح</p>		
<p>60. In paragraphs 62 and 64-66, references to "functional currency" apply, in the case of an economic entity, to the functional currency of the controlling entity.</p>	<p>60. في الفقرات 62 و64-66، تنطبق الإشارات إلى "العملة الوظيفية"، في حالة الجهة الاقتصادية، على العملة الوظيفية للجهة المسيطرة.</p>	<p>لا</p>	
<p>61. The entity shall disclose: a. The amount of exchange differences recognized in surplus or deficit, except for those arising on financial instruments measured at fair value through surplus or deficit in accordance with IPSAS 41; and b. Net exchange differences classified in a separate component of net assets/equity, and a reconciliation of the amount of such exchange differences at the beginning and end of the period.</p>	<p>61. يجب على الجهة أن تُفصح عن: أ. مبلغ فروق تحويل العملات الأجنبية المثبت في الفائض أو العجز، باستثناء تلك التي تنشأ عن الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 30؛ و ب. يتم إدراج صافي فروق تحويل العملات الأجنبية ضمن مكون منفصل في صافي الأصول/ حقوق الملكية ومطابقة مبلغ فروق تحويل العملات الأجنبية هذه في بداية ونهاية الفترة.</p>	<p>لا</p>	

<p>62. When the presentation currency is different from the functional currency, that fact shall be stated, together with disclosure of the functional currency and the reason for using a different presentation currency.</p>	<p>62. عندما تختلف عملة العرض عن العملة الوظيفية، يجب ذكر تلك الحقيقة، مع الإفصاح عن العملة الوظيفية وسبب استخدام عملة عرض مختلفة.</p>	<p>لا</p>	
<p>63. When there is a change in the functional currency of either the reporting entity or a significant foreign operation, that fact and the reason for the change in functional currency shall be disclosed.</p>	<p>63. عندما يكون هناك تغير في العملة الوظيفية لكل من الجهة المُعدة للقوائم المالية أو عملية أجنبية جوهريّة، فإنه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن سبب التغير في العملة الوظيفية.</p>	<p>لا</p>	
<p>64. When an entity presents its financial statements in a currency that is different from its functional currency, it shall describe the financial statements as complying with IPSASs only if they comply with all the requirements of each applicable Standard, including the translation method set out in paragraphs 44 and 48.</p>	<p>64. عندما تعرض جهة قوائمها المالية بعملة تختلف عن عملتها الوظيفية، فإنه يجب عليها وصف هذه القوائم بأنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام فقط إذا كانت تلتزم بجميع متطلبات كل معيار ينطبق عليها، بما في ذلك طريقة الترجمة الواردة في الفقرتين 44 و48.</p>	<p>لا</p>	
<p>65. An entity sometimes presents its financial statements or other financial information in a currency that is not its functional currency without meeting the requirements of paragraph 64. For example, an entity may convert into another currency only selected items from its financial statements. Or, an entity whose functional currency is not the currency of a hyperinflationary economy may convert the financial statements into another currency by translating all items at the most recent closing rate. Such conversions are not in accordance with IPSASs and the disclosures set out in paragraph 66 are required.</p>	<p>65. تُعرض الجهة أحيانًا قوائمها المالية أو معلومات مالية أخرى بعملة غير عملتها الوظيفية دون تلبية المتطلبات الواردة في الفقرة 64. على سبيل المثال، قد تحول بنودًا مختارة فقط من قوائمها المالية إلى عملة أخرى. أو الجهة التي لا تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح قد تحول القوائم المالية إلى عملة أخرى عن طريق ترجمة كافة البنود بأحدث سعر إغلاق. ولا تتفق هذه التحويلات مع معايير المحاسبة للقطاع العام وتكون الإفصاحات الواردة في الفقرة 66 مطلوبة.</p>	<p>لا</p>	
<p>66. When an entity displays its financial statements or other financial information in a currency that is different from either its functional currency or its</p>	<p>66. عندما تعرض الجهة قوائمها المالية أو معلومات مالية أخرى بعملة تختلف عن أي من عملتها الوظيفية أو عملة العرض الخاصة بها ولم تتم تلبية</p>	<p>لا</p>	

<p>presentation currency and the requirements of paragraph 64 are not met, it shall:</p> <p>a. Clearly identify the information as supplementary information, to distinguish it from the information that complies with IPSASs;</p> <p>b. Disclose the currency in which the supplementary information is displayed; and</p> <p>c. Disclose the entity's functional currency and the method of translation used to determine the supplementary information.</p>	<p>متطلبات الفقرة 64، فإنه يجب عليها أن:</p> <p>أ. تحدد بوضوح المعلومات كمعلومات تكميلية، لتمييزها عن المعلومات التي تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام؛ و</p> <p>ب. تُفصح عن العملة التي يتم بها عرض المعلومات التكميلية؛ و</p> <p>ج. تُفصح عن العملة الوظيفية للجهة وطريقة الترجمة المستخدمة لتحديد المعلومات التكميلية.</p>		
<p>Transitional Provisions</p>	<p>أحكام انتقالية</p>		
<p>First-time Adoption of Accrual Accounting</p>	<p>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</p>		
<p>67. [Deleted]</p>	<p>67. [حذفت].</p>	<p>لا</p>	
<p>68. [Deleted]</p>	<p>68. [حذفت].</p>	<p>لا</p>	
<p>69. [Deleted]</p>	<p>69. [حذفت].</p>	<p>لا</p>	
<p>70. [Deleted]</p>	<p>70. [حذفت].</p>	<p>لا</p>	
<p><i>Foreign Currency Transactions and Advance Consideration (Amendments made by Improvements to IPSAS, 2018)</i></p>	<p>المعاملات بعملة أجنبية وال عوض المستلم أو المدفوع مقدماً</p>		
<p>70A. On initial application, an entity shall apply the requirements of Appendix A either:</p> <p>(a) Retrospectively applying IPSAS 3 <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i>; or</p> <p>(b) Prospectively to all assets, expenses and revenue in the scope of Appendix A initially recognized on or after:</p> <p>(i) The beginning of the reporting period in which the entity first applies Appendix A; or</p>	<p>70أ. عند التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الملحق أ إما:</p> <p>(أ) بأثر رجعي من خلال تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i>؛ أو</p> <p>(ب) بأثر مستقبلي على جميع الأصول والمصروفات والإيرادات ضمن نطاق الملحق أ المثبتة بشكل أولي في أو قبل:</p>	<p>لا</p>	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
إصدار 2024م

(ii) The beginning of a prior reporting period presented as comparative information in the financial statements of the reporting period in which the entity first applies Appendix A.	(1) بداية فترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها الملحق أ لأول مرة؛ أو (2) بداية فترة قوائم مالية سابقة معروضة بوصفها معلومات مقارنة في القوائم المالية للفترة القوائم المالية التي تطبق الجهة فيها الملحق أ لأول مرة.		
70B. An entity that applies paragraph 70A(b) shall, on initial application, apply Appendix A to assets, expenses and revenue initially recognized on or after the beginning of the reporting period in paragraph 70A(b)(i) or (ii) for which the entity has recognized non-monetary assets or non-monetary liabilities arising from advance consideration before that date.	70ب. يجب على الجهة التي تطبق الفقرة 70أ(ب)، عند التطبيق الأولي، أن تطبق الملحق أ على الأصول والمصروفات والإيرادات المثبتة بشكل أولي في أو قبل بداية فترة القوائم المالية المشار إليها في الفقرة 70أ(ب)(1) أو الفقرة 70أ(ب)(2) التي أثبتت الجهة عنها أصول غير نقدية أو التزامات غير نقدية ناشئة من عوض مستلم أو مدفوع مقدماً قبل ذلك التاريخ.	لا	
Effective Date	تاريخ السريان		
71. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2010. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2010, it shall disclose that fact.	71. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة.	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
71A.Paragraphs 67, 68, 69, 70 and 72 were amended by IPSAS 33, First- time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning	71أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
إصدار 2024م

before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.			
71B. IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> and IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , issued in January 2015, amended paragraphs 3(b), 10, 13, 21, 22, 38, 47, 50, 51, 53, 55, 57 and 58 and added paragraphs 57A, 57B, 57C and 57D. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.	71ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
71C. Paragraphs 6 and 7 were deleted and paragraph 13 was amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	71ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
71D. Paragraphs 3, 4, 5, 31 and 61 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	71د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
71E. Paragraphs 70A and 70B, and Appendix A (paragraphs A1–A9) were added by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial	71هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
إصدار 2024م

<p>statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact.</p>			<p>مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>71F. Paragraph 17 was amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.</p>	<p>71و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i> الصادر في 2023 الفقرة 17. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.</p>	<p>نعم</p>	<p>عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.</p>
<p>71G. Paragraphs 28 and 36 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.</p>	<p>71ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرتين 28 و36. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.</p>	<p>نعم</p>	<p>عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.</p>
<p>71H. Paragraphs 27 and A5 were amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i>, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.</p>	<p>71ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> الصادر في 2024 الفقرة 27 وفقرة إرشادات التطبيق 5أ. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.</p>	<p>نعم</p>	<p>عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.</p>

<p>72. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.</p>	<p>72. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i>، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.</p>	<p>لا</p>	
<p>Withdrawal of IPSAS 4 (2006)</p>	<p>سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 (2006)</p>		
<p>73. This Standard supersedes IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i>, issued in 2006.</p>	<p>73. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 4].</p>	<p>نعم</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>

5. ملحق أ: المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً

Appendix A: Foreign Currency Transactions and Advance Consideration	ملحق أ: المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً
<i>This Appendix is an integral part of IPSAS 4</i>	يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 4.
Introduction	مقدمة
A1. Paragraph 24 of IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i> , requires an entity to record a foreign currency transaction, on initial recognition in its functional currency, by applying to the foreign currency amount the spot exchange rate between the functional currency and the foreign currency (the exchange rate) at the date of the transaction. Paragraph 25 of IPSAS 4 states that the date of the transaction is the date on which the transaction first qualifies for recognition in accordance with IPSAS.	1. تتطلب الفقرة 24 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، <i>آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية</i> من الجهة أن تسجل المعاملة بعملة أجنبية عند الإثبات الأولي بعملتها الوظيفية من خلال تطبيق سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملية الأجنبية (سعر الصرف) في تاريخ المعاملة على المبلغ بالعملية الأجنبية. وتنص الفقرة 24 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 على أن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تتأهل فيه المعاملة - لأول مرة - للإثبات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.
A2. When an entity pays or receives consideration in advance in a foreign currency, it generally recognizes a non-monetary asset or non-monetary liability before the recognition of the related asset, expense or revenue. The related asset, expense or revenue (or part of it) is the amount recognized applying relevant IPSAS, which results in the derecognition of the non-monetary asset or non-monetary liability arising from the advance consideration.	2. عندما تدفع الجهة مقدماً أو تستلم مقدماً عوضاً بعملة أجنبية، فإنها عادة تثبت أصلاً غير نقدي أو التزاماً غير نقدي قبل إثبات الأصل أو المصروف أو الإيراد ذي العلاقة. والأصل أو المصروف أو الإيراد (أو جزء منه) ذو العلاقة هو المبلغ المثبت بتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام ذات الصلة، والذي ينتج عنه إلغاء إثبات الأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناشئ من العوض المدفوع أو المستلم مقدماً.
A3. This Appendix clarifies the date of the transaction for the purpose of determining the exchange rate to use on initial recognition of the related asset, expense or revenue when an entity has received or paid advance consideration in a foreign currency.	3. يوضح هذا الملحق تاريخ المعاملة لغرض تحديد سعر الصرف الذي يستخدم عند الإثبات الأولي للأصل أو المصروف أو الإيراد ذي العلاقة عندما تكون الجهة قد استلمت أو دفعت مقدماً العوض بعملة أجنبية.
Scope	النطاق
A4. This Appendix applies to a foreign currency transaction (or part of it) when an entity recognizes a non-monetary asset or non-monetary liability arising	4. ينطبق هذا الملحق على المعاملة بالعملية الأجنبية (أو جزء منها) عندما تثبت الجهة أصلاً غير نقدي أو التزاماً غير نقدي ناشئاً من الدفع المقدم أو الاستلام المقدم للعوض قبل إثبات الجهة للأصل أو المصروف أو الإيراد ذي العلاقة (أو جزء منه).

Appendix A: Foreign Currency Transactions and Advance Consideration	ملحق أ: المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً
from the payment or receipt of advance consideration before the entity recognizes the related asset, expense or revenue (or part of it).	
<p>A5. This Appendix does not apply when an entity measures the related asset, expense or revenue on initial recognition:</p> <p>(a) At fair value or current operational value; or</p> <p>(b) At the fair value of the consideration paid or received at a date other than the date of initial recognition of the non-monetary asset or non-monetary liability arising from advance consideration (for example, the measurement of goodwill applying IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i>).</p>	<p>أ5. لا ينطبق هذا الملحق عندما تقيس الجهة الأصل أو المصروف أو الإيراد ذي العلاقة عند الإثبات الأولي:</p> <p>(أ) بالقيمة العادلة أو بالقيمة التشغيلية الجارية؛ أو</p> <p>(ب) بالقيمة العادلة للعوض المدفوع أو المستلم في تاريخ غير تاريخ الإثبات الأولي للأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناشئ من العوض المدفوع أو المستلم مقدماً (على سبيل المثال، قياس الشهرة من خلال تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i>).</p>
<p>A6. An entity is not required to apply this Appendix to:</p> <p>(a) Income taxes; or</p> <p>(b) Insurance contracts (including reinsurance contracts) that it issues or reinsurance contracts that it holds.</p>	<p>أ6. لا يتطلب من الجهة أن تطبق هذا الملحق على ما يلي:</p> <p>(أ) ضرائب الدخل؛ أو</p> <p>(ب) عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها أو عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها.</p>
<p>Application of IPSAS 4 to Foreign Currency Transactions and Advance Consideration</p>	<p>تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 4 على المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً</p>
<p>A7. This Appendix addresses how to determine the date of the transaction for the purpose of determining the exchange rate to use on initial recognition of the related asset, expense or revenue (or part of it) on the derecognition of a non-monetary asset or non-monetary liability arising from the payment or receipt of advance consideration in a foreign currency.</p>	<p>أ7. يتناول هذا الملحق كيفية تحديد تاريخ المعاملة لغرض تحديد سعر الصرف الذي يُستخدم عند الإثبات الأولي للأصل أو المصروف أو الإيراد ذي العلاقة (أو جزء منه) وإلغاء إثبات الأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي المتعلق بهم الناشئ من العوض المدفوع أو المستلم مقدماً بعملة أجنبية.</p>
<p>A8. Applying paragraphs 24–25 of IPSAS 4, the date of the transaction for the purpose of determining the exchange rate to use on initial recognition of the related asset, expense or revenue (or part of it) is the date on which an entity initially recognizes the non-monetary asset or non-monetary liability arising from the payment or receipt of advance consideration.</p>	<p>أ8. عند تطبيق الفقرتين 24-25 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، فإن تاريخ المعاملة لغرض تحديد سعر الصرف الذي يستخدم عند الإثبات الأولي للأصل أو المصروف أو الإيراد ذي العلاقة (أو جزء منه) هو التاريخ الذي تثبت فيه الجهة بشكل أولي الأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناشئ من العوض المدفوع أو المستلم مقدماً.</p>
<p>A9. If there are multiple payments or receipts in advance, the entity shall determine a date of the transaction for each payment or receipt of advance consideration.</p>	<p>أ9. إذا كانت هناك عدة مدفوعات أو استلامات مقدّمة، فإنه يجب على الجهة أن تحدد تاريخ المعاملة لكل عوض دُفِعَ أو استُلمَ مقدماً.</p>

6. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<i>These Illustrative Examples accompany, but are not part of, IPSAS 4</i>	<i>ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 4 ولكنها لا تُشكل جزءاً منه</i>
Foreign Currency Transactions and Advance Consideration	المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً
In these Illustrative Examples, foreign currency amounts are 'Foreign Currency' (FC) and functional currency amounts are 'Local Currency' (LC).	في هذه الأمثلة التوضيحية، يعبر عن المبالغ بالعملة الأجنبية بـ (ع أ) (عملة أجنبية) وعن المبالغ بالعملة الوظيفية بـ (ر س) (ريال سعودي).
IE1. The objective of these examples is to illustrate how an entity determines the date of the transaction when it recognizes a non-monetary asset or non-monetary liability arising from advance consideration in a foreign currency before it recognizes the related asset, expense or revenue (or part of it) applying relevant IPSAS.	1. تهدف هذه الأمثلة إلى توضيحي كيف تحدد الجهة تاريخ المعاملة عندما تثبت أصلاً غير نقدي أو التزاماً غير نقدي ناشئاً من عوض مدفوع أو مستلم مقدماً بعملة أجنبية قبل أن تثبت الأصل أو المصروف أو الإيراد ذي العلاقة (أو جزء منه) بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام ذي الصلة.
<i>Example 1—A Single Advance Payment for the Purchase of a Single Item of Property, Plant, and Equipment</i>	<i>مثال 1 - دفعة مقدّمة واحدة لشراء بند عقارات وآلات ومعدات واحد</i>
IE2. On March 1, 20X1, Entity A entered into a contract with a supplier to purchase a machine for use in its operations. Under the terms of the contract, Entity A pays the supplier a fixed purchase price of FC1,000 on April 1, 20X1. On April 15, 20X1, Entity A takes delivery of the machine.	2. في 1 مارس 20X1، أبرمت الجهة أ عقداً مع مورد لشراء آلة لاستخدامها في أعمالها. وبموجب أحكام العقد، تدفع الجهة أ للمورد سعر شراء ثابت يبلغ 1,000 ع أ في 1 إبريل 20X1. في 15 إبريل 20X1، تستلم الجهة أ الآلة.
IE3. Entity A initially recognizes a non-monetary asset translating FC1,000 into its functional currency at the spot exchange rate between the functional currency and the foreign currency on April 1, 20X1. Applying paragraph 27(b) of IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i> , Entity A does not update the translated amount of that non-monetary asset.	3. تثبت الجهة أ بشكل أولي أصلاً غير نقدي بترجمة 1,000 ع أ إلى عملتها الوظيفية بسعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في 1 إبريل 20X1. بتطبيق الفقرة 27(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، <i>آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية</i> ، لا تحدث الجهة أ المبلغ المترجم لذلك الأصل غير النقدي.
IE4. On April 15, 20X1, Entity A takes delivery of the machine. Entity A derecognizes the non-monetary asset and recognizes the machine as property, plant and equipment applying IPSAS 15, <i>Property, Plant, and Equipment</i> . On initial recognition of the machine, Entity A recognizes the cost of the machine using the exchange rate at the date of the transaction, which is April 1 20X1 (the date of initial recognition of the non-monetary asset).	4. في 15 إبريل 20X1، تستلم الجهة أ الآلة. تلغي الجهة أ إثبات الأصل غير النقدي وتثبت الآلة على أنها عقارات وآلات ومعدات بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> . عند الإثبات الأولي للآلة، تثبت الجهة أ تكلفة الآلة باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة، وهو 1 إبريل 20X1 (تاريخ الإثبات الأولي للأصل غير النقدي).
<i>Example 2—Multiple Receipts for Revenue Recognized at a Single Point in Time</i>	<i>مثال 2 - استلامات متعددة للإيراد يسجل عند نقطة زمنية واحدة</i>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE5. On June 1, 20X2, Entity B entered into a contract with a customer to deliver goods on September 1, 20X2. The total fixed contract price is an amount of FC100, of which FC40 is due and received on August 1, 20X2 and the balance is receivable on September 30, 20X2.	5. في 1 يونيو 20X2، تبرم الجهة ب عقداً مع عميل لتوريد سلع في 1 سبتمبر 20X2. يبلغ مجموع سعر العقد الثابت 100 ع أ، منه مبلغ 40 ع أ يستحق سداًه ويُسْتَلَم في 1 أغسطس 20X2 ويستحق سداًه باقى السعر فى 30 سبتمبر 20X2.
IE6. Entity B initially recognizes a non-monetary contract liability translating FC40 into its functional currency at the spot exchange rate between the functional currency and the foreign currency on August 1, 20X2. Applying paragraph 27(b) of IPSAS 4, Entity B does not update the translated amount of that non-monetary liability.	6. تثبت الجهة ب بشكل أولي التزام عقد غير نقدي (إيراد مؤجل) بترجمة 40 ع أ إلى عملتها الوظيفية بسعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملية الأجنبية في 1 أغسطس 20X2. بتطبيق الفقرة 27(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، لا تحدث الجهة ب المبلغ المترجم لذلك الالتزام غير النقدي.
IE7. Applying paragraph 28 of IPSAS 9, Revenue from Exchange Transactions, Entity B recognizes revenue on September 1, 20X2, the date on which it transfers the goods to the customer.	7. بتطبيق الفقرة 28 من معيار المحاسبة للقطاع العام 9، الإيراد من المعاملات التبادلية، تثبت الجهة ب إيراداً في 1 سبتمبر 20X2، وهو التاريخ الذي تحول فيه السلع إلى العميل.
IE8. Entity B determines that the date of the transaction for the revenue relating to the advance consideration of FC40 is August 1, 20X2. Applying paragraph 25 of IPSAS 4, Entity B determines that the date of the transaction for the remainder of the revenue is September 1, 20X2.	8. تحدد الجهة ب أن تاريخ المعاملة للإيراد المتعلق بالعرض المستلم مقدماً البالغ 40 ع أ هو 1 أغسطس 20X2. بتطبيق الفقرة 25 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، تحدد الجهة ب أن تاريخ المعاملة لباقي الإيراد هو 1 سبتمبر 20X2.
IE9. On September 1, 20X2, Entity B: (a) Derecognizes the contract liability of FC40 and recognizes revenue using the exchange rate on August 1, 20X2; and (b) Recognizes revenue of FC60 and a corresponding receivable using the exchange rate on that date (September 1 20X2).	9. في 1 سبتمبر 20X2: (أ) تلغي الجهة ب إثبات التزام العقد (الإيراد المؤجل) البالغ 40 ع أ وتثبت إيراداً باستخدام سعر الصرف في 1 أغسطس 20X2؛ و (ب) تثبت الجهة ب إيراداً بمبلغ 60 ع أ وذمة مدينة مقابلة باستخدام سعر الصرف في ذلك التاريخ (1 سبتمبر 20X2).
IE10. The receivable of FC60 recognized on September 1, 20X2 is a monetary item. Entity B updates the translated amount of the receivable until the receivable is settled.	10. الذمة المدينة البالغة 60 ع أ المثبتة في 1 سبتمبر 20X2 هي بند نقدي. تحدث الجهة ب المبلغ المترجم للذمة المدينة إلى أن تتم تسويتها.
<i>Example 3—Multiple Payments for Purchases of Services Over a Period of Time</i>	<i>مثال 3 – دفعات متعددة لشراء خدمات على مدى فترة زمنية</i>
IE11. On May 1 20X3, Entity C entered into a contract with a supplier for services. The supplier will provide the services to Entity C evenly over the period from July 1, 20X3 to December 31 20X3. The contract requires Entity C to pay the supplier FC200 on June 15, 20X3 and FC400 on December 31, 20X3. Entity C has determined that, for this contract, the payment of FC200 on June 15 20X3 relates to the services to be received in the period July 1–August 31, 20X3, and the payment of FC400 on December 31, 20X3 relates to the services to be received in the period September 1–December 31, 20X3.	11. في 1 مايو 20X3، تبرم الجهة ج عقداً مع مورد لخدمات. سيقدّم المورد خدمات للجهة ج بشكل متساو على مدى الفترة من 1 يوليو 20X3 إلى 31 ديسمبر 20X3. يتطلب العقد من الجهة ج أن تدفع للمورد مبلغ 200 ع أ في 15 يونيو 20X3 ومبلغ 400 ع أ في 31 ديسمبر 20X3. حددت الجهة ج أنه بالنسبة لهذا العقد فإن الدفعة البالغة 200 ع أ في 15 يونيو 20X3 تتعلق بالخدمات التي ستلتفها في الفترة من 1 يوليو حتى 31 أغسطس 20X3 وأن الدفعة البالغة 400 ع أ في 31 ديسمبر 20X3 تتعلق بالخدمات التي ستلتفها في الفترة من 1 سبتمبر حتى 31 ديسمبر 20X3.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE12. Entity C initially recognizes a non-monetary asset translating FC200 into its functional currency at the spot exchange rate between the functional currency and the foreign currency on June 15, 20X3.	12. تثبت الجهة ج أولياً أصلاً غير نقدي بترجمة 200 ع أ إلى عملتها الوظيفية بسعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملية الأجنبية في 15 يونيو 20X3.
IE13. In the period July 1–August 31, 20X3, Entity C derecognizes the non-monetary asset and recognizes an expense of FC200 in surplus or deficit as it receives the services from the supplier. Entity C determines that the date of the transaction for the expense related to the advance consideration of FC200 is June 15, 20X3 (the date of initial recognition of the non-monetary asset).	13. في الفترة من 1 يوليو حتى 31 أغسطس 20X3، تلغي الجهة ج إثبات الأصل غير النقدي البالغ 200 ع أ وتتعترف بمصروف بمبلغ 200 ع أ ضمن الفائض أو العجز بالتزامن تلقيها الخدمات من المورد. تحدد الجهة ج أن تاريخ المعاملة للمصروف المتعلق بالعوض المدفوع مقدماً البالغ 200 ع أ هو 15 يونيو 20X3 (تاريخ الإثبات الأولي للأصل غير النقدي).
IE14. In the period September 1–December 31, 20X3, Entity C initially recognizes the expense in surplus or deficit as it receives the services from the supplier. In principle, the dates of the transaction are each day in the period September 1–December 31, 20X3. However, if exchange rates do not fluctuate significantly, Entity C may use a rate that approximates the actual rates as permitted by paragraph 25 of IPSAS 4. If that is the case, Entity C may, for example, translate each month's expense of FC100 (FC400 ÷ 4) into its functional currency using the average exchange rate for each month for the period September 1–December 31, 20X3.	14. في الفترة من 1 سبتمبر حتى 31 ديسمبر 20X3، تثبت الجهة ج بشكل أولي المصروف ضمن الفائض أو العجز بالتزامن مع تلقيها الخدمات من المورد. من حيث المبدأ، تواريخ المعاملة هي كل يوم في الفترة من 1 سبتمبر حتى 31 ديسمبر 20X3. ومع ذلك، إذا كانت أسعار الصرف لا تتقلب بشكل مهم، يجوز للجهة ج أن تستخدم سعر صرف يقارب أسعار الصرف الفعلية كما هو مسموح به بموجب الفقرة 25 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4. وإذا كان ذلك هو الحال، يجوز للجهة ج، على سبيل المثال، أن تترجم مصروف كل شهر البالغ 100 ع أ (400 ع أ ÷ 4) إلى عملتها الوظيفية باستخدام متوسط سعر صرف لكل شهر للفترة من 1 سبتمبر حتى 31 ديسمبر 20X3.
IE15. As Entity C recognizes the expense in the period September 1–December 31, 20X3, it recognizes a corresponding liability in respect of its obligation to pay the supplier. The liability is a monetary item. Entity C updates the translated amount of the liability until the liability is settled.	15. بالتزامن مع إثبات الجهة ج للمصروف في الفترة من 1 سبتمبر حتى 31 ديسمبر 20X3، تثبت الجهة ج التزاماً مقابلًا عن الواجب الواقع عليها للدفع للمورد. هذا الالتزام هو بند نقدي. تحدث الجهة ج المبلغ المترجم للالتزام إلى أن تتم تسوية الالتزام.
<i>Example 4—Multiple Receipts for Revenue Recognized at Multiple Points in Time</i>	<i>مثال 4 - استلامات متعددة لإيراد يُثبت عند نقاط زمنية متعددة</i>
IE16. On January 1, 20X4, Entity D enters into a contract to sell two products to a customer. Entity D transfers one product on March 1, 20X4 and the second on June 1 20X4. As required by the contract, the customer pays a fixed purchase price of FC1,000, of which FC200 is due and received in advance on January 31, 20X4 and the balance is due and received on June 1, 20X4.	16. في 1 يناير 20X4، تبرم الجهة د عقداً لبيع منتجين اثنين لعميل. تحول الجهة منتجاً واحداً في 1 مارس 20X4 والمنتج الثاني في 1 يونيو 20X4. كما يتطلب العقد، يدفع العميل سعر شراء ثابت يبلغ 1,000 ع أ، منه مبلغ 200 ع أ يُستحق سداداً ويُستلم مقدماً في 31 يناير 20X4 ويُستحق سداداً باقي السعر ويُستلم في 1 يونيو 20X4.
IE17. The following facts are relevant: (a) The price of the first product is FC450 and the price of the second product is FC550. (b) Entity D has determined that, for this contract, the consideration of FC200 received on January 31, 20X4 relates to the first product transferred on March 1, 20X4. On transfer of	17. الحقائق التالية ذات صلة: (أ) يبلغ سعر المنتج الأول 450 ع أ ويبلغ سعر المنتج الثاني 550 ع أ. (ب) حددت الجهة د أنه بالنسبة لهذا العقد فإن العوض البالغ 200 ع أ المستلم في 31 يناير 20X4 يتعلق بالمنتج الأول المحول في 1 مارس 20X4. بتحويل ذلك المنتج إلى العميل، يكون للجهة د حق غير مشروط في الحصول على مبلغ 250

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية																
that product to the customer, Entity D has an unconditional right to FC250 of the remaining consideration.	ع أ المتبقي من العوض.																
<p>IE18. The spot exchange rates are:</p> <table border="1" data-bbox="109 386 919 548"> <thead> <tr> <th>Date</th> <th>Spot exchange rate FC:LC</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>January 31, 20X4</td> <td>1:1.5</td> </tr> <tr> <td>March 1, 20X4</td> <td>1:1.7</td> </tr> <tr> <td>June 1, 20X4</td> <td>1:1.9</td> </tr> </tbody> </table>	Date	Spot exchange rate FC:LC	January 31, 20X4	1:1.5	March 1, 20X4	1:1.7	June 1, 20X4	1:1.9	<p>18. أسعار الصرف الفورية هي كما يلي:</p> <table border="1" data-bbox="1138 386 1986 548"> <thead> <tr> <th>التاريخ</th> <th>سعر الصرف الفوري (ع أ: ر س)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1 يناير 20X4</td> <td>1.5 : 1</td> </tr> <tr> <td>1 مارس 20X4</td> <td>1.7 : 1</td> </tr> <tr> <td>1 يونيو 20X4</td> <td>1.9 : 1</td> </tr> </tbody> </table>	التاريخ	سعر الصرف الفوري (ع أ: ر س)	1 يناير 20X4	1.5 : 1	1 مارس 20X4	1.7 : 1	1 يونيو 20X4	1.9 : 1
Date	Spot exchange rate FC:LC																
January 31, 20X4	1:1.5																
March 1, 20X4	1:1.7																
June 1, 20X4	1:1.9																
التاريخ	سعر الصرف الفوري (ع أ: ر س)																
1 يناير 20X4	1.5 : 1																
1 مارس 20X4	1.7 : 1																
1 يونيو 20X4	1.9 : 1																
<p>IE19. The following journal entries illustrate how Entity D accounts for the foreign currency aspects of the contract:</p> <p>(a) Entity D receives the advance payment of FC200 on January 31, 20X4, which it translates into its functional currency using the exchange rate at January 31, 20X4.</p> <p>Dr Cash (FC200) LC300 Cr Contract liability (FC200) LC300</p> <p>(b) Applying paragraph 27(b) of IPSAS 4, Entity D does not update the translated amount of the non-monetary contract liability.</p> <p>(c) Entity D transfers the first product with a price of FC450 on March 1, 20X4. Entity D derecognizes the contract liability and recognizes revenue of LC300. Entity D recognizes the remaining revenue of FC250 relating to the first product and a corresponding receivable, both of which it translates at the exchange rate at the date that it initially recognizes the remaining revenue of FC250, i.e., March 1, 20X4.</p> <p>Dr Contract liability (FC200) LC300 Dr Receivable (FC250) LC425 Cr Revenue (FC450) LC725</p> <p>(d) The receivable of FC250 is a monetary item. Entity D updates the translated amount of the receivable until the receivable is settled (June 1, 20X4). At June 1, 20X4, the receivable of FC250 is equivalent to LC475. As required by paragraph 32 of IPSAS 4, Entity D recognizes an exchange gain of LC50 in surplus or deficit.</p> <p>Dr Receivable LC50 Cr Foreign exchange gain LC50</p> <p>(e) Entity D transfers the second product with a price of FC550 on June 1, 20X4. Entity D recognizes revenue of FC550 using the exchange rate at the date of the transaction, which</p>	<p>19. توضح قيود اليومية التالية كيف تحاسب الجهة د عن جوانب العملة الأجنبية في العقد:</p> <p>(أ) تستلم الجهة د دفعة مقدمة تبلغ 200 ع أ في 31 يناير 20X4، وترجمها إلى عملتها الوظيفية باستخدام سعر الصرف في 31 يناير 20X4.</p> <p>300 ر س (200 ع أ) من د / البنك 300 ر س (200 ع أ) إلى د / التزام عقد (إيراد مؤجل)</p> <p>(ب) بتطبيق الفقرة 27(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، لا تحدث الجهة د المبلغ المترجم لالتزام العقد غير النقدي (الإيراد المؤجل).</p> <p>(ج) تحول الجهة د المنتج الأول البالغ سعره 450 ع أ في 1 مارس 20X4. تلغي الجهة د إثبات التزام العقد (الإيراد المؤجل) وتثبت إيراداً بمبلغ 300 ر س. تثبت الجهة د الإيراد المتبقي البالغ 250 ع أ المتعلق بالمنتج الأول وذمة مدينة مقابله، وترجم كلا المبلغين بسعر الصرف في التاريخ الذي تثبت فيه بشكل أولي الإيراد المتبقي البالغ 250 ع أ، أي 1 مارس 20X4.</p> <p>300 ر س (200 ع أ) من د / التزام عقد (إيراد مؤجل) 425 ر س (250 ع أ) من د / ذمة مدينة 725 ر س (450 ع أ) إلى د / إيراد</p> <p>(د) الذمة المدينة البالغة 250 ع أ هي بند نقدي. تحدث الجهة د المبلغ المترجم للذمة المدينة إلى أن تتم تسوية الذم المدينة (1 يونيو 20X4). في 1 يونيو 20X4، تعادل الذمة المدينة البالغة 250 ع أ مبلغ 475 ر س. كما تتطلبه الفقرة 32 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، تثبت الجهة د ضمن الفائض أو العجز مكسب من تغير أسعار الصرف بمبلغ 50 ر س.</p> <p>50 ر س من د / ذمة مدينة 50 ر س إلى د / مكسب من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية</p> <p>(هـ) تحول الجهة د المنتج الثاني البالغ سعره 550 ع أ في 1 يونيو 20X4. تثبت الجهة د إيراداً بمبلغ 550 ع أ باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة، وهو التاريخ الذي تثبت فيه الجهة د لأول مرة هذا الجزء من المعاملة في قوائمها المالية، أي 1 يونيو 20X4.</p>																

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>is the date that Entity D first recognizes this part of the transaction in its financial statements, i.e., June 1, 20X4.</p> <p>(f) Entity D also receives the remaining consideration of FC800 on June 1, 20X4. FC250 of the consideration received settles the receivable of FC250 arising on the transfer of the first product. Entity D translates the cash at the exchange rate at June 1, 20X4.</p> <p>Dr Cash (FC800) LC1,520 Cr Receivable (FC250) LC475 Cr Revenue (FC550) LC1,045</p>	<p>(و) تستلم الجهة د - أيضاً - العوض المتبقي البالغ 800 ع أ في 1 يونيو 20X4. 250 ع أ من العوض المستلم هو تسوية للذمة المدينة البالغة 250 ع أ الناشئة من تحويل المنتج الأول. تترجم الجهة د النقد بسعر الصرف في 1 يونيو 20X4.</p> <p>1,520 ر س (800 ع أ) من د/ البنك 475 ر س (250 ع أ) إلى د/ ذمة مدينة 1,045 ر س (550 ع أ) إلى د/ إيراد</p>